A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.17
14 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد الخصيبي (نائب الرئيس)	(عمان)

- خطاب السيد روبرت غبريل موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :
السيد ندولو اياه (كينيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61311 ١٩٧١ح(٩١)

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)
السيد بن يحيى (تونس)
السيد تران كوانغ كو (فييت نام)
السيد الخاطر (قطر)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

خطاب السيد روبرت غبريل موغابي رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس : تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب من رئيس جمهورية زمبابوي فخامة السيد روبرت غبريل موغابي .

اصطحب السيد روبرت غبريل موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية زمبابوي ، فخامة السيد روبرت غبريل موغابي ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إنكم تتولون قيادة دورة تواجه تحديات معقدة ، وفرصا فريدة لاتخاذ قرارات تاريخية . ونحن نتمنى لكم كل النجاح .

في العام الماضي تولى السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة رئاسة أول دورة تعقدها الجمعية العامة بعد انتهاء الحرب الباردة . وقاد الدورة إلى خاتمة ناجحة ونحن نشكره على جهوده الممتازة .

تضطلع الأمم المتحدة في هذا العام بمهمة سارة تتمثل في تسجيل تقديرها للاسهامات التي قدمها قائد ممتاز هو بيريز دي كوييار الأمين العام ، إنها مهمة سارة لانه أعطانا عقدا من الدبلوماسية التي ساعدت في إيجاد حل لعدد من الصراعات القديمة ، وخلقت مناخا من الأمل في التخفيف من حدة التوترات القليلة الباقية . إن السيد دي كوييار يستحق وسام الأمم والأسر فمن الممكن أن نقول بحق إن جهوده أسهمت في فتح باب المناقشات بالنسبة لقضايا شغلت الأمم زمنا طويلا ، وكان له في الواقع دور في عودة الرهائن إلى أسرهم ، ومن ثم يجب أن نشكره بحرارة على كل هذه الانجازات .

تشهد هذه الدورة مرة أخرى مكاسب إضافية بالنسبة لمبدأ عالمية الامم المتحدة ، لأن جمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، ودول البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، انضمت إلى عضوية الهيئة العالمية . إننا نهنئ هذه الدول ونرحب بها في وسطنا . ونعرب في نفس الوقت عن توقعنا بأن قبول شطري شبه الجزيرة الكورية سيعزز التفاعل البنّاء فيما بينهما ومع الدول الاخرى الاعضاء ، وسيسهم في تحقيق الهدف المشترك في إعادة التوحيد . وأملنا وطيد في أن انضمامهما معا إلى عضوية الامم المتحدة سيعجل بالتقدم صوب تحقيق هدفهما المشترك المنشود ، وفي أن طاقات هذه المنظمة ستستخدم لتسهيل هذه العملية .

في الدورة الماضية لهذه الجمعية ، عدّدنا جميعا نِعَم زوال عصر المواجهة بين الدولتين العظميين . وبينما نفعل ذلك بدأت تلوح في الافق تدريجيا ملامح خافتة لنظام دولي جديد يمكن أن يخلف عصر الحرب الباردة ، ووجد الذين كانت لديهم الجرأة الكافية لمحاولة تحديد وتعريف هذه الملامح أنه من الحكمة أن يؤكدوا رأيهم بعدة محاذير . فقد كانوا يدركون هشاشة الاتجاهات التي لا تزال قائمة وسهولة عكس مسار المكاسب الجديدة وضخامة إمكانية عودة المخاوف والشكوك التي كانت تميز النظام الماضي . لقد أكدت الاحداث والممارسات التي شهدناها منذ الدورة الاخيرة أن النظام الدولي الذي بدأ يظهر لا يمكن أن يتطور بصورة عفوية . ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا واعيا لتحديد وتقوية وإدامة الاتجاهات الإيجابية التي نشأت عن انهيار عصر الحرب الباردة ، وللقضاء على جميع الجوانب السلبية والمخاطر التي تصاحب عملية التحول هذه . إننا نعتقد أن الدورة الحالية ستبدأ على نحو جدي عملية دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز الجوانب الإيجابية الناجمة عن التحوّل الذي مافتئ يتطور في العلاقات الدولية .

وينبغي أن يظل اهتمامنا مركزا على إعطاء مزيد من الزخم لعملية حسم الصراعات الإقليمية ، ونزع فتيل بؤر التوتر الاساسية في جميع أنحاء العالم . وقد أحرز مؤخرا

تقدم كبير في هذا الميدان . ومعنا اليوم في وسطنا وفد يمثل كمبوديا الموحّدة وهذا يبين التقدم الذي أحرز في توطيد الاتجاهات الإيجابية لتحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . إننا نرحب بالتشكيل الناجح للمجلس الوطني الاعلى ، وهو الهيئة الشرعية التي تجسد وحدة كمبوديا واستقلالها وسيادتها خلال الفترة الانتقالية . والمسرح معد الآن لعقد المؤتمر الدولي في باريس في وقت مبكر ولأن تقوم الامم المتحدة بتسهيل عملية التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للمسالة الكمبودية .

أما في الصحراء الغربية وأمريكا الوسطى وقبرص فإن الجهود الدؤوبة التي لا تكل التي يبذلها الامين العام السيد بيريز دي كوييار حققت نتائج إيجابية . وأصبح وقف اطلاق النار في الصحراء الغربية فعالا في الشهر الماضي . ونتوقع أن تؤدي الجهود التي يبذلها الامين العام في قبرص إلى تحقيق النتائج المرجوة في القريب العاجل ونعتقد أنه سيكون من الممكن تسخير حسن النية من جانب جميع الاطراف المعنية للتغلب على جميع المشكلات القائمة . وإن عملية المصالحة الوطنية في امريكا الوسطى بلغت مرحلة متقدمة .

في الجنوب الافريقي ، نحن متأكدون أننا نسير على طريق السلام في انغولا . ونحن نشيد بالجهود الدبلوماسية التي ادت الى العملية الدائرة الآن لتضع ، بمساعدة الامم المتحدة ، نهاية لـ ١٦ عاما من الحرب ولتيسير تحقيق مصالحة وطنية فيما بين أبناء الشعب الانغولي . والمفاوضات مستمرة في موزامبيق ، وإن كانت تسير على طريق صعب . وبالتضافر مع آخرين ، ستواصل زمبابوي تقديم اسهامها لتحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية في ذلك البلد الشقيق .

بدأت الدورة الحالية بنغمة يسودها التفاؤل إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي الاوسع . ويبدو أن الطريق المسدود الذي واجهته العملية السلمية في الشرق الاوسط قد شُق أخيرا . ونحن نرحب بالجهود الدبلوماسية التي فتحت الآفاق أمام بدء عملية مفاوضات في المنطقة ، اكتسبت قوة دفع بفضل مبادرات الولايات المتحدة والنهج العملي الذي انتهجته الاطراف المعنية في المنطقة . ونحن نؤمن أنه ينبغي أن يكون الهدف النهائي لهذه العملية التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، يمارس الشعب الفلسطيني بموجبها حقه في تقرير المصير كما نصت عليه قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وفي نفس المنطقة ، نحيي جهود حكومة وشعب لبنان الرامية الى استعادة السلم والاستقرار الى بلدهما . يتعين على مجلس الامن أن يساعد حكومة لبنان على بسط سلطتها على جميع الاراضي اللبنانية . فاستمرار احتلال اسرائيل لجنوب لبنان ورفضها الامتثال لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) لايزالان عقبتين رئيسيتين أمام عودة الحالة في لبنان الى وضعها الطبيعي .

على الرغم من وجود بعض التطورات الايجابية في الشرق الاوسط ، فإن المنطقة لا تزال هي المنطقة الرئيسية التي تستمر فيها الاعمال العدائية ويستمر فيها انتهاك قرارات مجلس الامن . ومن شأن نجاح الجهود الدبلوماسية الحالية في المنطقة ، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة أن يعززا الاتجاهات الايجابية التي نتوقع أن تكون عنصرا أساسيا في النظام الدولي الجديد الآخذ في التبلور . وتتوقع زمبابوي أن

المعايير الرفيعة المستوى ، التي طبقها مجلس الامن في تنفيذ قراره المتصل بازمة الخليج الفارسي ، ستعتمد بوصفها مقياسا عالميا بالنسبة لجميع حالات العدوان .

والتدابير التي اتخذت في مواجهة التهديدات الخطيرة للسلم والامن الدوليين منذ العام الماضي برهنت على الشرعية المطلقة للاجراء المتعدد الاطراف في إطار الامم المتحدة . والمناخ الدولي السائد الآن يتيح لمجلس الامن النهوض بالمهام التي توخاها له الميثاق . ولكن ، كما حذرنا سابقا ، لا ينبغي للشراكة الجديدة في المجلس أن تتمخض عن هيئة تُستَخدم كوسيلة فقط لتعزيز وتوسيع مصالح الاقوياء على حساب الضعفاء .

نحن مقتنعون أنه قد حان الوقت لتنفيذ ترتيبات الامن الجماعي المستندة الى ميثاق الامم المتحدة . وقد قُدِّم بالفعل عدد من الاقتراحات الهامة بشان كيفية تحقيق ذلك . وزمبابوي تعلق اهمية خاصة على الافكار التي قدمت في مبادرة ستكهولم في الوثيقة المعنونة "المسؤولية المشتركة في التسعينات" . ونحث الجمعية على دراسة هذه المقترحات بجدية . ومما يستحق انتباهنا ايضا الاقتراح المتصل بإعادة إحياء عمل اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الامن وإمكانية تعيين وحدات عسكرية قومية للعمل تحت سلطة مجلس الامن . وفي هذا الصدد ، يتعين احراز تقدم سريع في وضع ترتيبات إنفاذ دائمة تحت إمرة الامم المتحدة مباشرة ، إذ من شان هذا أن يرسخ مبدأ الامن الجماعي .

دأبت زمبابوي على إعلان التزامها بهدف نزع السلاح العام والكامل بوصفه حجر الزاوية في عالم ينعم بالسلم . ولذلك ، فإننا نرحب بإعلان الرئيس جورج بوش مؤخرا عن قرار الولايات المتحدة اجراء تخفيضات كبيرة في اسلحتها النووية التكتيكية . ونحن نعتبر هذا التطور ، الذي أعقب مباشرة معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - والذي لقي رد فعل ايجابيا من الاتحاد السوفياتي ، خطوة هامة نحو عالم أكثر أمانا ، لا يهدده شبح المحرقة النووية ، تحول فيه الى التنمية الموارد الضخمة التي استخدمت سابقا في سباق

التسلح . ونحن نعتبر حتمية بذل جهود متضافرة لجعل العالم موئلا اكثر امنا مسالة تستحق الاهتمام الكامل . ولذلك ، تمشيا مع إعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، الذي صدر عن منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ ، وقّعنا على صكوك الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ونحن الآن بصدد إيداعها لدى الحكومات الوديعة .

ونعتقد أيضا أن الافكار التي طرحتها حركة عدم الانحياز في إعلان لاهاي المتصل بسلطة القانون في العلاقات بين الدول سيسهم اسهاما كبيرا في تعزيز العناصر الايجابية التي ينبغي أن تكون لبنات بناء النظام الدولي الآخذ في التبلور . وقد لقيت هذه الافكار استقبالا طيبا من هذه الجمعية ، عندما أعلنت في دورتها الرابعة والاربعين أن عقد التسعينات هو عقد القانون الدولي . ونتوقع من الجمعية أن تتابع هذا الإعلان وأن تنفذ برنامج عمل يرسخ أوّلية سلطة القانون في النظام الدولي الآخذ في التبلور .

إننا نواجه الخطر الحقيقي المتمثل في أن نخطو خطوة إلى الامام وأخرى الى الوراء في جهودنا الرامية الى إقامة النظام العالمي الجديد المرغوب فيه . فالاتجاهات الايجابية التي انبثقت عما احرز من تقدم في المجالات التي اشرت اليها لا يمكن أن تبقى إن لم تُحل النزاعات الإقليمية الباقية وإذا سمحنا لصراعات جديدة بأن تثور . ففي افغانستان ، لم ننجز إلا نصف المهمة . وينبغي لنا الآن أن نساعد شعب ذلك البلد على تحقيق المصالحة الوطنية لتيسير ايجاد حل دائم للصراع . ويتعين علينا أن نتحرك بسرعة وأن نركز على نزع الفتيل من الأوضاع التي قد تتفجر ، الناجمة عن التوترات التي تغلي في القرن الافريقي وفي ليبيريا وأوروبا الوسطى . ونحن نشيد بالدور الذي قامت به الآليات الإقليمية المعنية في التصدي لبؤر الاضطراب هذه . وفي النظام الآخذ في التبلور ، لا بد للمبادئ الراسخة التي تحكم العلاقات بين الدول ، مثل عدم التدخل ، من أن تتيح المجال لجهود الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية

لاستعادة الاستقرار والسلم في ظل ظروف فريدة ، كتلك القائمة في ليبريا وأوروبا الوسطى .

لا نزال في الجنوب الافريقي ننظر الى الحالة في جنوب افريقيا بقلق بالغ . وعلى الرغم من أن المزيد من التشريعات التي أوجدت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد الغيت هذا العام ، فإن الفصل العنصري نفسه باق على حاله . وينبغي الآن بدء المفاوضات الدستورية التي من الواضح انه لابد منها لقيام جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية وغير العنصرية . وعملية الحوار التي بدأت بين الرئيس دي كليرك والزعماء المناهضين للفصل العنصري ، والتي أوجدت بعض التفاؤل في العام الماضي ، تعرضت مؤخرا للتهديد ، بل للخطر في الواقع ، نتيجة لاستمرار أعمال العنف في البلاد ، وكذلك نتيجة لبعض أنشطة الحكومة ، تلك الانشطة التي اثارت شكوكا جدية في نوايا الرئيس دي كليرك الطيبة .

برهنت التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا بوضوح على أن الحكومة ليست في موقف يمكنها من القيام بدور حَكَم غير منحاز ، وذلك كما تدعي حتى الآن ، اثناء المفاوضات الدستورية . لا شك في أنه ستوجد لحظات بالغة الصعوبة في رحلة جنوب افريقيا نحو الحرية .

ومن الواضح ان المسألة الحاسمة في جنوب افريقيا لا تتعلق بما إذا كانت قوانين الفصل العنصري ستبقى في مجموعات القوانين أم لا . والمشكلة تتعلق بتحوّل ذلك البلد إلى بلد ديمقراطي لا عنصري وموحد يتمتع فيه الجميع بحق المواطنة والجنسية المشترك والمتكافئ والحق في المشاركة في حكومة ذلك البلد وإدارته على أساس الاقتراع الشامل والمتساوي .

ولبلوغ هذه الغاية إن المفاضات التي تؤدي إلى وضع دستور جديد هي المسألة المطلوبة الآن باكبر قدر من الإلحاح . ونحن نحث شعب جنوب افريقيا وأحزابه ومنظماته السياسية على العمل نحو تهيئة الظروف التي تفضي إلى التحرك السريع صوب اعتماد دستور ديمقراطي . وفي هذه الاثناء يتعين على المجتمع الدولي ، كما دعا الإعلان الذي اتخذته هذه الجمعية بتوافق الآراء حول الفصل العنصري في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أن يضاعف الدعم الشامل لمناهضي الفصل العنصري ، وأن يضمن الإبقاء على جميع التدابير الحالية الرامية إلى تشجيع حكومة جنوب افريقيا على استئصال شافة الفصل العنصري .

وتظل قضية الفشل في التنمية الاقتصادية وفي معالجة الفقر تمثل اهم قضية لم تحسم في عصر التحول هذا . ويقدر اليوم أن هناك أكثر من بليون نسمة ، أي شخص واحد بين كل خمسة أشخاص ، يعيشون في فقر مدقع . وتبين الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية للامم المتحدة لعام ١٩٩١ أن النشاط الاقتصادي قد تباطأ في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٩٠ ، وأن التنبؤات تشير إلى أن معدل النمو في العالم ككل سيكون صفرا في عام ١٩٩١ . وتضاعف عدد الكوارث الطبيعية المدمرة وحالات الطوارئ طوال عام ١٩٩٠ وخلال النصف الاول من العام الحالي . إن فشل المجتمع الدولي في تعبئة نفسه ومعالجة هذه الازمات بسرعة تماثل السرعة التي عالج بها الازمات السياسية الدولية التي نشأت خلال نفس الفترة أمر يبين بوضوح العجز في التصميم على معالجة مشكلة الفقر والتنمية الاقتصادية وفي الالتزام العملي بهذه المعالجة من خلال التعاون المتعدد الاطراف والحوار .

إن أكثر الناس تأثرا بالمصاعب الناجمة عن الفقر والتخلف الاقتصادي هم أطفال العالم . ومما أثلج صدورنا رؤيتنا المجتمع الدولي يركز الاهتمام الواجب على محنة الاطفال في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد هنا في العام الماضي . وفي رأينا أن العمل المتضافر لتحسين رعاية الطفل يمكن أن يزداد تعزيزه بجعل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة المعنية بالطفولة أفضل تجهيزا للتصدي للمشاكل العويصة التي تواجهها . وتحقيقا لهذه الغاية يحدونا الامل في أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوة العملية التي تتمثل في توفير المزيد من الموارد المالية لهذه الوكالات وربما يكون ذلك من خلال عقد مؤتمر دولي للمانحين لهذا الغرض .

وإذا ما أريد للعهد الجديد الآخذ في الظهور أن يكون قائما على السلم والعدل والاستقرار وعلاقات التعاون ، فلا بد من معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية من خلال الحوار والمفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد أدى التوصل إلى توافق في الآراء حول الإجراءات الوطنية والدولية المطلوبة للإسراع بالتنمية في عقد التسعينات - كما ورد في الاستراتيجية الإنمائية الدولية التي اعتمدتها الجمعية العامة في العام الماضي وكذلك في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة - إلى انعاش بعض الامل في أن تمتد روح الحوار والتعاون إلى العلاقات الاقتصادية الدولية أيضا . إلا أن عدم التوصل إلى نتيجة ناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في نهاية عام ١٩٩٠ قد حطم معظم آمالنا .

لقد اعترفت البلدان النامية بأنه تقع عليها مسؤولية ضمان مستقبل أفضل لها . وفي افريقيا ، وقّع رؤساء الدول لدى اجتماعهم في أبوجا في شهر حزيران/يونيه الماضي على معاهدة تنشئ مجموعة اقتصادية افريقية . وكان هذا القرار معلما بارزا ، وكان هدفه تهيئة الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعاون . غير أنه يظل من الامور الواضحة أن تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية أمر لا غنى عنه لنجاح جهودنا . وعلى ذلك نحن ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تبدي التعاون والدعم الضروريين

لجهودنا الرامية إلى معالجة المشاكل الحادة التي تواجه البلدان النامية في مجالات الحمائية في التجارة ، وأسعار السلع الاساسية ، والديون الخارجية ، ونقل الموارد ، ونقل التكنولوجيا . وعليّ أن أؤكد أن جهودنا لمساعدة أنفسنا مآلها إلى الفشل إذا ما ظلت منتجاتنا تواجه سدا من التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة النمو . لذلك نأمل في أن أوروبا عام ١٩٩٢ والتكتلات التجارية الاخرى الآخذة في الظهور ستبقي أبوابها مفتوحة على مصراعيها وأنها لن تكون "حصونا تجارية منيعة" .

وفي بلدي زمبابوي ، ما فتئنا ندرك بشدة أن عملية تعزيز النمو والتنمية تمثل مسؤولية وطنية في المقام الاول ، وأن الظروف الناشئة تقتضي منا أن نجهز أنفسنا للتنافس الدولي . وتقوم زمبابوي بتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي عناصره الاساسية هي تحرير التجارة ؛ والتكيف الهيكلي بما في ذلك المراقبة الدقيقة على الانفاق العام بهدف تخفيض العجز في الميزانية ؛ وإلغاء السيطرة على الاسعار ؛ وإزالة القيود من على الاقتصاد ؛ وتهيئة بيئة محلية تفضي إلى زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية مما يؤدي إلى التوسع في الاقتصاد وتوليد المزيد من فرص العمل لشعبنا . وهذا برنامج طموح ، ولكنه واقعي ، وهو يستهدف تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار يتمتع بدعم المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية . ويتطلب هذا البرنامج نحو ١٦ بليونا من دولارات الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات يأتي مبلغ ١٢ بليونا منه من زمبابوي نفسها ، بينما سنسعى للحصول على المبلغ المتبقي وقدره ٤ بلايين دولار من المصادر الخارجية . وفي هذا الصدد ، أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لجهود زمبابوي الرامية إلى انعاش اقتصادها .

إننا نعتقد أن على هذه الهيئة ، ومعي الامم المتحدة ، أن تضطلع بدور مركزي في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية وفي مساعدة جهود البلدان النامية لتحقيق النمو والتنمية القابلين للاستمرار ، وللقضاء على الفقر . ويسرنا أن نلاحظ أن الجمعية العامة قد بدأت بالفعل تتناول بجدية السبل التي تضمن تجهيز الامم المتحدة تجهيزا جيدا لكي تستجيب على نحو كاف للاحتياجات والتحديات الناشئة التي نواجهها في

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي اليوم . ونحن نرحب - كنقطة انطلاق - بالقرار المتخذ عند استئناف الدورة السابقة للجمعية العامة في شهر أيار/مايو الماضي ، الذي يوفر الخطوط التوجيهية اللازمة لإعادة هيكلة وتنشيط منظومة الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وهذه المهمة ذات أولوية عاجلة وتستحق كل جهودنا المتضافرة .

وختاما ، اسمحوا لي أن أعرب عن أملنا في أن تكون الإرادة السياسية قائمة لتنفيذ كل التغييرات التي تفيد المجتمع الدولي ككل ومنظمتنا بشكل خاص ، لنجعل من عالمنا ذلك المكان الذي نتخيله .

(الرئيس موغابي)

إن الانتقال من نموذج الماضي المحفوف بالنزاعات الى نموذج جديد يقوم على التعاون والتكافل أمر لا مناص منه . نحن مدينون لمؤسسي منظمتنا هذه الذين قاموا ، بموارد مادية وفكرية أقل مما هو متاح لنا اليوم ، باستثمار كبير في السلم والتعاون . ونحن مدينون لأطفالنا الذين يتحدون بآمالهم وتفاؤلهم ومثاليتهم الاستخفاف والجشع اللذين هددا في الماضي بتحويل أقدس القيم الإنسانية الى قيم بالية . ولعل أهم ما في الأمر أننا مدينون لأنفسنا لأن العملة التي يمكن بها تسوية الحساب الاليم المتمثل في المعاناة والحرمان البشريين في متناول أيدينا اليوم وأن مكاننا في التاريخ رهن بما نفعله الآن بشأن هذا الحساب . وإننا قادرون على موازنة ذلك .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر الى رئيس جمهورية زمبابوي على الخطاب الذي تفضل بإلقائه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلي .

اصطحب السيد روبرت غابرييل موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي ، خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ندولو أياه (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي أقدم لكم أحر التهانئ بمناسبة انتخابكم لترؤس مداولات الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إنكم تضفون على الرئاسة خبرة ثرية بوصفكم دبلوماسيا بارزا من المملكة العربية السعودية ، وهي بلد ترتبط به كينيا بعلاقات ودية للغاية . وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين في اضطلاعكم بالمسؤوليات الجسيمة لمنصبكم السامي .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على سلفكم الموقر وزير خارجية مالطة ، السيد غيدو دي ماركو على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة الماضية والمهام العديدة التي أنجزها باسم الجمعية العامة لكي ينقل الى المجتمع الدولي القرارات الهامة المتخذة في الدورة الخامسة والاربعين .

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على الخدمات الممتازة التي قدمها ولا يزال يقدمها هو وموظفوه المتفانون الى المنظمة والمجتمع الدولي . إن جهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلم في العالم وتحقيق نظام دولي منصف تضطلع فيه الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، كبيرها وصغيرها ، بدور هام على قدم المساواة قد وضعته بين صفوف ابرز سياسيي عصرنا .

قبل اسبوعين ، انضم سبعة أعضاء جدد الى المنظمة ، وهو أكبر عدد من الاعضاء ينضم إليها في السنوات القليلة الماضية . وانتهز هذه الفرصة لكي أتقدم ، باسم كينيا حكومة وشعبا ، بالتهنئة الحارة الى جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجزر مارشال وجمهوريات البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا على انضمامها الى الامم المتحدة . إن الامم المتحدة ، بانضمام هذه الدول الى عضويتها ، قد اقتربت من تحقيق مبدأ العالمية . وإن الطريق الى إنشاء الدولة كان طويلا ووعرا بالنسبة للبعض إلا أن المسيرة كانت تستحق العناء .

إننا نثني على روح المصالحة الجديدة التي أخذت بالبزوغ والتي تكمن الآن وراء العلاقات بين بعض الدول الاعضاء الجديدة وخصومها السابقين . لقد أدى الانضمام المتزامن للكوريتين الى الامم المتحدة الى فتح فصل جديد نأمل أن يضفي طابعه على المحادثات السلمية الرامية الى تحقيق الوحدة الوطنية .

تتيح الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة أخرى للتفكير في التطورات الهامة التي حدثت في العالم في السنوات الاخيرة . وكما كان الحال في الماضي ، فإن المجتمع الدولي يتطلع الى أن تضطلع الامم المتحدة بدور قيادي في السعي الى صون السلم والاستقرار الدوليين .

لقد انقضت ستة أشهر منذ أن شنت قوات التحالف العملية الناجحة التي أعادت السيادة الى شعب دولة الكويت . ولم تبد منظمتنا من قبل وحدة الهدف هذه والعزم المعقود على إنهاء عدوان صارخ شنه جار قوي ضد دولة عضوة صغيرة بلا حول ولا قوة . وقد أيدت كينيا كل قرارات مجلس الامن المتعلقة بأزمة العراق - الكويت تأييدا كاملا

مستندة الى مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي باستخدام القوة وإلى أن العدوان الفاشم لا يجب أن يمر دون عقاب .

لقد استخلصنا من غزو العراق للكويت دروسا هامة عديدة ، احدها هو أن من كان يجدر بهم أن يدركوا الامور على نحو افضل قد أغمضوا أعينهم وبدوا ، في واقع الامر ، وكأنهم قد تآمروا لوضع أسلحة فتاكة قادرة على الدمار الشامل في يدي دولة في أكثر مناطق العالم اشتعالا . وقد انضمت كينيا لسنوات طوال الى وفود أخرى من البلدان النامية في توجيه اللوم الى بعض البلدان المتقدمة النمو ومن كبار مصدري ومنتجي الاسلحة أيضا على التزامها الصمت إزاء بعض صفقات الاسلحة المريبة . وحيث أنه لم يكن الهدف من هذه الاسلحة أبدا الهجوم على مورديها فلم تساورنا اية أوهام فيما يتعلق بمن ستُستخدم ضده في نهاية المطاف .

ولقد حان الوقت لان يتخلى تجار اسلحة الموت والتدمير الشامل ، سواء كانوا حكومات أو شركات خاصة في الدول الاعضاء ، عن الجشع والنفعية والاستغلال السافر ، ولان ينضموا الى الامم المتحدة في الدعوة الى فرض حظر عالمي على جميع الاسلحة الكيميائية وتقييد تجارة السلاح أو كفالة قدر اكبر من الوضوح في عمليات نقله عن طريق فتح سجل للمبيعات من الاسلحة .

انقضت ستة أشهر منذ أن انتهت العمليات في الخليج ومنذ أن لاحت دلائل ما اعتقدنا انه بداية الامتثال الكامل لقرارات مجلس الامن ، إلا اننا ما زلنا نسمع دقات طبول الحرب . وإنه ليحدونا خالص الامل في أن ترجح كفة الحكم الصائب والسليم على المصالح قصيرة النظر والمتعصبة وضيقة الافق ، لنجنب البشرية بذلك بلية باهظة التكلفة مثل تلك التي كادت أن تجرف الجيل الحاضر الى حرب عالمية اخرى .

وما زالت الحالة في الشرق الاوسط مزعزعة ويغلب عليها التوتر . فالعديد من القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة من قبل والتي تستهدف تخفيف حدة التوتر وإرساء الاساس للسلم الدائم في المنطقة ، لم تنفذ بعد في جانب كبير منها . والواقع أن حق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن وكذا حق دولة اسرائيل في الوجود ، هما حقان غير قابلين للمساومة ، شانهما في ذلك شأن حق جميع دول تلك المنطقة المضطربة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ولقد بذلت بضع محاولات جادة ، من بينها الجهود والمبادرات الراهنة من جانب وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر ، وجميعها يستهدف تخفيف حدة التوتر في الشرق الاوسط وتهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات . ونحن كعهدنا ، في الماضي ، نؤيد هذه الجهود ، وأملنا ورجاؤنا أن تكلل بالنجاح .

وتؤمن كينيا ، شانها شأن غالبية الدول الاعضاء ، أن لب مشكلة الشرق الاوسط هو المسالة المتعلقة بإيجاد تسوية منصفة وعادلة للقضية الفلسطينية . وأي حل يستبعد تمثيل الفلسطينيين عن طريق من يختارونهم ليس بحل ولن يؤدي إلا الى إطالة أمد البؤس والعذاب الاليم المتجسدين في الحالة السائدة في تلك المنطقة .

ومن ثم ، يشتد إلحاح الحاجة الى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط يحضره الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن وجميع أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . فهذا هو السبيل المضمون للتوصل الى حلول دائمة تكفلها الامم المتحدة بموجب ولايتها .

إن بعضا مما شهدناه في الاونة الاخيرة من أهم التغيرات وأبعدها أثرا استغرق فترة زمنية قصيرة نسبيا . وفي تلك التغيرات يتلازم ، حسبما لاحظ الامين العام ، الامل وسمات الجموح الخطير . أما الفكرة الرئيسية المحركة لها فهي إضفاء صفة الديمقراطية على المجتمعات الإنسانية في كل مكان .

ولقد قدم عدة متكلمين ممن سبقوني عرضا بليغا للمشاكل والإمكانيات وأشاروا أيضا الى الاخطار الكامنة ، وفي مقدمتها الافتراض بأن هناك من يملكون ناصية الحق ويحتكرون معرفة ما هو خير لسائر البشرية وما ينبغي أن يكون عليه اسلوب الحكم السليم .

والواقع إنه لا يوجد على وجه الارض في هذا العصر والاوان أي بلد أو حكومة تستطيع البقاء والاستمرار ما لم تحم الحقوق الاساسية لمواطنيها وتدعمها بقوة . وبالتالي ، فإن الخلاف ليس على ما تحتمه الحاجة من ضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بالاسلوب السليم في الحكم وبالمسؤولية ، وبالقضاء على الفساد ومكافحة الخصومة الإثنية ، حيثما وجدت تلك الآفات في مجتمعاتنا . بل إن الخلاف هو حول التفسيرات المتباينة لما يشكله اسلوب الحكم السليم ، وكذا حول الجزم القاطع باننا إذا اختلفنا في الرأي فلا بد أن نكون نحن المخطئين وبعبارة أخرى ، يقال لنا إننا على خطأ لان منتقدينا على صواب وهم مصيبون لانهم يقولون ذلك .

إن التغيرات التي بدأت في أوروبا الشرقية منذ سنوات قليلة مضت ليست بالضرورة بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية . والواقع أن معظمها لم يكن ضروريا في تلك البلدان . فالامر لا يقتضي سوى إجراء بعض التعديلات الطفيفة للغاية ، هنا وهناك ، لان المشاكل ليست واحدة ، أما ما يلزم الامم النامية في المقام الاول

فهو تدعيم مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية القائمة كوسيلة لتوفير الاستقرار لهياكلها السياسية .

ولقد أثلجت بيانات ممثلي الشمال المتقدم النمو صدورنا إذ أنها تنم عن إدراك لضرورة تعزيز الديمقراطيات في الجنوب النامي ليس عن طريق الدعوة الى التحلي بفضائل اخلاقية قد تكون غريبة تماما على تطلعات البلدان النامية وقيمها الثقافية ، بل باتخاذ تدابير ملموسة تستهدف رفع مستويات المعيشة في تلك البلدان .

انكمش العالم فصار قرية عالمية صغيرة . ذلك أننا نعيش في عصر وسائل الإعلام الالكترونية وشبكات الاتصال عبر التوابع الاصطناعية ، فالاحداث التي تجري في ركن ما من العالم تنقل ، مهما كان بعد المكان ، إلينا على الفور في بيوتنا ، مثلما شهدنا إبان أزمة الخليج . ولما كانت الحال كذلك ، فليس بالامر العسير أو المستحيل ، في عصر التلفزيون العالمي اكتشاف المشاكل بمجرد نشوئها والتصدي لها على وجه السرعة . ومن ثم لم يعد بالإمكان حجب الكوارث والنكبات الطبيعية وعمليات أو حركة النقل المكثفة للاسلحة التقليدية أو حالات امتهان حقوق الإنسان بشكل سافر .

إن النظام الدولي الجديد ، الذي نتوق إليه جميعا ، لا يمكن أن يكون مسؤولية بلد واحد بعينه بل هو مسؤولية جماعية منوطة بنا كلنا . ودور الامم المتحدة كما أثبتت أزمة الخليج مؤخرا ، دور حاسم ولا يمكن أداؤه بنجاح إلا من خلال تضافر جهود أعضائها كافة .

عقدت الجمعية العامة منذ خمسة أعوام دورة استثنائية للنظر في سبل دعم الجهود الافريقية الرامية الى تخفيف حدة الازمة العاتية التي اجتاحت قارتنا والى إرساء للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة في قارتنا . ولقد اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي يشكل اتفاقا فريدا بين الدول الافريقية والمجتمع الدولي ، اخذ فيه الجانبان على عاتقهما التزاما ببذل جهود جادة وبعيدة المدى لدفع عجلة التنمية في افريقيا . وفي تموز/يوليه من العام الحالي ، انتهى البرنامج الذي أثار توقعات

كبيرة في آفاق أفضل لافريقيا . وستجري الجمعية العامة في دورتها هذه الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ البرنامج وتصدر توصياتها .

بيد أنه ، على امتداد فترة السنوات الخمس التي استغرقها البرنامج آنف الذكر ، ازدادت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في القارة سوءا . وهذا على الرغم من الإصلاحات والتدابير العديدة بعيدة المدى التي اضطلعت بها البلدان الافريقية في ظروف خارجية مناوئة جدا تتمثل في تدهور أسعار السلع الاساسية والديون الخارجية الثقيلة وارتفاع صافي تدفقات الموارد المالية الى الخارج . ومن ثم تقع على عاتق الجمعية العامة في دورتها هذه مسؤولية أن تطالعنا باتفاق بشأن الدعم الدولي المتعين تقديمه ، خلال التسعينات ، للبلدان الافريقية فيما تبذله من جهود متواصلة ، على أن يكون ذلك الاتفاق محددا بوضوح وموجها نحو العمل .

وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الافريقية أن يجددا التزامهما بجدول أعمال جديد للتعاون من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متواصلة في افريقيا خلال التسعينات . وتحقيقا لهذا الهدف ، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لدفع النمو الاقتصادي الى معدل نمو حقيقي يبلغ سنويا في المتوسط ٦ في المائة على أقل تقدير من الناتج القومي الإجمالي وذلك على امتداد فترة جدول الاعمال الجديد ؛ وبغية زيادة الدخل والقضاء على الفقر .

فإن لم نلتزم بهذه المبادئ التوجيهية لن يكون للنظام الدولي الجديد أي معنى أو أهمية بالنسبة للغالبية العظمى لما يسمى ببلدان العالم الثالث الذي يعيش بعض من مواطنيه على أقل من دولار واحد يوميا والذي تحرم بلدانه من حرية الوصول الى أسواق العالم المتقدم النمو من خلال سلسلة من السياسات التقييدية والحمائية .

لقد شهدت بداية هذا العقد تأكيدا مجددا لسيادة القانون الدولي في العلاقات فيما بين الدول . ويذكر في هذا الصدد أن أحد المسببات الكبرى للصراعات بين الامم عبر التاريخ ، كان عدم الالتزام بالمبادئ الاساسية للقانون الدولي الذي يتمثل أحد أحكامه الرئيسية في احترام سيادة الدول الاخرى وسلامتها الإقليمية وحقها في التحكم في مقدراتها .

ولذلك من المناسب تماما أن نشهد تنامي الوعي بضرورة احترام القانون الدولي في مستهل هذا العقد ، الذي أعلنته الامم المتحدة عقدا للقانون الدولي . ويأمل وفدي في أن يشجع العقد على مزيد من الاحترام للقانون الدولي وأن يوجد المناخ المؤاتي لتنفيذ المبدأ الذي يقضي بوجوب تسوية جميع المنازعات الدولية سلميا وعن طريق المفاوضات . وهو الطريق الوحيد المؤكد لتحويل توافق الآراء الذي أعرب عنه في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة الى أنشطة محددة حتى يمكن ترجمة برامج العقد الطموحة الى حقيقة واقعة .

وقد شهدت السبعينيات وبداية الثمانينيات بالمثل خطوة هامة الى الامام نحو تطوير وتدوين أحد جوانب القانون الدولي ، واعني بذلك اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار . وقد استهدفت هذه الاتفاقية الفائقة الاهمية ، التي وصفت عن جدارة بأنها دستور المحيطات ، في الاساس تيسير التعاون الدولي والتشجيع على الاستخدام السلمي للمحيطات والبحار ، واستغلال موارد المحيطات على نحو منصف وفعال .

الا أننا نلاحظ بقلق وأسف بالغين أن اللجنة التحضيرية قد بدأت في الانتهاء من عملها دون الحصول على قاعدة عريضة من الاتفاق الذي يتيح التطبيق المتسق والموحد للاتفاقية . وتعبر الاتفاقية عن سنوات عديدة من المفاوضات التي ادت بنجاح الى إقامة توازن دقيق بشأن القضايا ذات الاهمية العالمية . وقد أصبح مستقبلها الآن موضع شك .

ويأمل وفدي أن يحظى الامين العام بدعم واسع النطاق لجهوده الحالية الرامية الى تضييق الشقة بين مختلف وجهات النظر ، وإلا فإننا سنعود الى مواجهة نفس الخطر الذي وضعت اتفاقية قانون البحار لتلافيه وهو خطر الفوضى وعدم الاستقرار .

وما زالت الالام والمآسي الإنسانية الخطيرة تواجه القرن الافريقي - تلك المنطقة التي شهدت طيلة عقود عديدا من الاضطرابات السياسية والاجتماعية نجمت عنها أسوأ أشكال المعاناة الشديدة الوطأة التي شهدتها المنطقة . ويقف الجزء الاكبر من المنطقة على شفا مجاعة لم يسبق لها مثيل . ويود وفدي أن يسترعي أنظار المجتمع

العالمي الى هذه المسألة بوصفها مسألة ملحة . واشير على وجه الخصوص الى محنة الالاف الكثيرة من النساء والأطفال الذين يموتون من نقص الاحتياجات الاساسية التي تمدهم باسباب الحياة .

وقد بذلت بلادي اقصى ما في وسعها من الجهد في الماضي لمعالجة الاوضاع الناجمة عن تدفق اللاجئين الباحثين عن مأوى مؤقت بمساعدة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات المانحة الاخرى . غير أن بُعد مشكلة اللاجئين في كينيا وتعقدها يتجاوزان كثيرا الموارد المتاحة لنا . وقد وصلت المشكلة الى ذلك الحد لان عدد اللاجئين داخل كينيا قد تجاوز الآن ٠٠٠ ٣٠٠ - ولأن اقتصادنا الذي يمر الآن بعملية تكيف هيكلي صارمة يكافح من أجل معالجة آثار حرب الخليج التي كانت لها آثار خطيرة على صناعة السياحة في بلادنا .

ويقتضي الحال معونة عاجلة من جانب المجتمع الدولي . واعني بصفة خاصة تقديم الأغذية والادوية والمأوى ووسائل النقل والكساء وغير ذلك من الضروريات . وبالفعل وجه رئيسنا - السيد دانيال آراب موى - نداء مؤثرا الى المجتمع الدولي بتقديم مساعدة عاجلة ، لا للاجئين في بلادنا وحدهم ولكن أيضا للمشردين في السودان والصومال الذين يواجهون المجاعة الشديدة والموت .

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر العميق ، بالنيابة عن حكومة وشعب كينيا ، للحكومات والوكالات الدولية وكذلك للوكالات غير الحكومية ، التي بادرت بمساعدة اللاجئين في كينيا ونناشدها الاستمرار في تقديم المساعدات والدعم القيم لهذه القضية الانسانية النبيلة .

وأود أن أسجل في هذا الصدد تأييد وفدي للاقتراح المقدم من مختلف الوفود - ولا سيما وفدي المملكة المتحدة والنرويج على سبيل المثال لا الحصر - بإنشاء آلية لمعالجة هذه الأزمات بسرعة وفعالية . وقد تعاونت كينيا مع مختلف وكالات الإغاثة التابعة للامم المتحدة ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المشتركة في أعمال الإغاثة وفي توفير المساعدة للدول المجاورة . ونأمل في مواصلة هذا التعاون في السنوات المقبلة في خدمة الإنسانية .

إن أهمية وإلحاح اتخاذ تدابير سليمة لحماية البيئة من مزيد من التدمير وللحفاظ عليها للأجيال المقبلة موضوعان يستدعيان الاهتمام العالمي . وفي الشهر الماضي انهت في جنيف عملية التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، مرحلتها الثالثة ، مع التحذير القائل بانه ينبغي القيام بقدر كبير من العمل التمهيدي قبل الذهاب الى ريو دي جانيرو . وتأمل كينيا أن تسوى المسائل المتبقية وتضيق الهوة في الدورة الرابعة والختامية المقرر عقدها في نيويورك في آذار/مارس القادم وذلك لضمان نجاح مؤتمرنا .

ويعتمد الجنس البشري ذاته في السنوات المقبلة بشكل متعاظم على قدرة الإنسان على التعايش في وئام داخل بيئته . وجميع الامم ، غنية وفقيرة كبيرة وصغيرة لها مصلحة في ذلك . وينبغي للامم الفقيرة غير الصناعية أن توفق بين تنميتها وبيئتها . كما ينبغي للبلدان الغنية المتقدمة النمو أن تولي اهتماما كبيرا لمسالة الحفاظ على بيئة سليمة لدى إلقائها لنفاياتها الصناعية . ونظرا لان البيئة الصالحة لا تتفق مع وجود الفقر ، ينبغي أن يواكب بحث الإجراءات التي يتعين القيام بها لحماية البيئة والسيطرة عليها بحث احتياجات التنمية للبلدان الفقيرة والنامية .

وتوصي لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثالثة عشرة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار في هذه الدورة بعقد مؤتمر عالمي حول المستوطنات البشرية ، وتطلب الى الامين العام ، بالتشاور مع المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، اتخاذ الخطوات الضرورية لذلك الغرض .

ووفدي يؤيد هذا الاقتراح ، الذي من شانه أن يتيح فرصة فريدة لتقييم وتدعيم التقدم الذي أحرزه (الموئل) ، مع مراعاة أن اتساع المدن يصبح مشكلة بيئية كبرى في كثير من البلدان النامية .

واسمحوا لي ، قبل أن أختتم ملاحظاتي ، أن أشير الى التطورات والتغيرات الاخيرة في جنوب افريقيا . وقد أبدت القيادة في هذه الجمهورية التزاما بإزالة سياسات الفصل العنصري البغيضة . ويعتقد وفدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي - والامم

المتحدة على الأخص - ان يقوما بذات الدور البناء الذي قاما به في الماضي بغية تفكيك الفصل العنصري . وبالرغم من أنه يوجد القدر الكبير الذي ينبغي القيام به يرى وفدي أن على هذه المنظمة أن تدرك التغيرات الإيجابية التي حدثت في جنوب افريقيا ، وأن تقدم تأييدها المعنوي لاستمرار التغير السلمي .

ولتصل الإشارات الواضحة التي لا لبس فيها الى عصبة المقاومة الافريكانية التي تقاوم باستماتة . غير أن المجتمع الدولي ، في هذه الحقبة التي تتسم بالتغيرات الجذرية ، لن يطيق أي محاولة لإعادة عقارب الساعة الى الوراء ، ولن يوجد مهرب ولا ملاذ لمن يصرون على اتباع سياسة السيادة العنصرية البالية القصيرة النظر .

ولا يمكن أن يقع انتهاك فظ لحقوق الإنسان أكثر من تشجيع حفنة من العنصريين المستميتين الذين يؤمنون بأن الله قد اصطفاهم وفضلهم على غيرهم من الاجناس .

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، إنه من دواعي الاعتزاز لوفد بلادي أن يراكم تتبوأون سدة رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية ، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الحكمة والمهارة والخبرة التي عرفت عنكم خلال تاريخكم الدبلوماسي العريق ، وأنتم تمثلون المملكة العربية السعودية ، بلدا تجمعنا وإياه روابط الأخوة والجوار والمصير المشترك ، وتجمعنا به قيم التاريخ والتراث والمبادئ الإنسانية السامية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف . إننا ، من تلك المنطلقات ، على يقين من أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بالكفاءة والموضوعية اللتين يتطلع إليهما جميع أعضاء المنظمة في هذا الظرف التاريخي الدقيق .

إن الدور الذي قام به وزير خارجية مالطة يستحق التنويه والعرفان ، وخاصة مساعيه الدؤوبة لتطوير الهيكلية التنظيمية للجمعية العامة أثناء رئاسته للدورة الماضية ، ونتمنى أن تستمر الجهود التي بذلها .

بعد عشرة أعوام من الخدمة في هذا المنصب الدولي الرفيع ، التي شهدت خلالها الأمم المتحدة أحداثا جساما ، لا بد إلا أن يشعر العالم بالاعتزاز بالدور الذي لعبه أحد أبنائه المخلصين لمبادئ الميثاق وأهدافه الا وهو الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار الذي بفضل جهوده السلمية أصبحت الأمم المتحدة في قلب الأحداث العالمية مركزا للثقل الأخلاقي والسياسي الفاعل .

تنعقد هذه الدورة في أعقاب سلسلة من الأحداث المتتالية التي أدت ، في حد ذاتها وفي النتائج التي ترتبت عليها ، إلى تغييرات جذرية في الخريطة السياسية والايديولوجية في العديد من بلدان العالم . بعض هذه الأحداث بل وغالبيتها حدثت بصورة مفاجئة وسريعة ، وهي بهذا تمثل ، كما قال الأمين العام في مقدمة تقريره السنوي عن أعمال المنظمة "نقطة تحول كبرى في التاريخ" . (A/46/1 ، ص ٣)

وكان من أهم تلك الأحداث زوال نظام الاستقطاب الثنائي المرتبط بالحرب الباردة التي عانى منها النظام الدولي منذ إنشائه الأمم المتحدة ، والذي كاد أحيانا أن يؤدي إلى المواجهة المسلحة بين القوتين الأعظم . ولقد أدى ذلك الزوال

إلى وضع نهاية للحرب الباردة وما شابها من الأحلاف العسكرية ومن سياسة المواجهـــة القائمة على الردع النووي المحفوف بمخاطر الدمار الشامل لكرتنا الارضية .

وواكب التغييرات في الخريطة السياسية والايديولوجية في بعض بلدان العالـــم ، كما نتج عنها ، تغييرات جذرية مماثلة في منهج العلاقات فيما بين الدول الكبـــرى نفسها وفي منهج واسلوب تعاملها مع بؤر الصراعات القائمة في العديد من بلـــدان العالم - تعامل قائم على التعاون بدلا من المواجهة ، وعلى العمل على تسويـــة النزاعات الإقليمية بدلا من إذكاء نارها ، وعلى إزالة الخلافات بدلا من توسيـــع دائرتها ، تعاون هدفه استتباب الأمن والسلم الدوليين بل وتحالف مسعاه رد العـــدوان واحترام حقوق الدول في سيادتها واستقلالها .

وكان طبيعيا أن تنعكس تلك الإيجابيات على الأمم المتحدة نفسها وعلى الـــدور الذي عليها الاضطلاع به . وفي هذا الإطار أيدت بلادي الدور الفعال الذي قامت بـــه المنظمة الدولية خلال السنتين الأخيرتين في رد أعمال العدوان وفي تنفيذ مشاريـــع السلم المتشعبة في العديد من المناطق والبلدان . ذلك الدور كان نتيجة طبيعيـــة للمتغيرات الجديدة على الساحة الدولية ، وهو يتوافق كليا مع المهمة التي خولـــت المنظمة أساسا الاضطلاع بها . وهو الدور الذي كان لزاما على الأمم المتحدة مباشرتـــه لولا ظروف الحرب الباردة التي حالت دون ذلك في الماضي .

ونحن في الإمارات العربية المتحدة إذ نرحب بتلك التغييرات في مفاهيمهـــا الإيجابية التي تحدثنا عنها ، لنأمل الا يجعلنا الإغراق في التفاؤل ننسى أو نتناســـى الحقائق الأساسية المتمثلة في أن العالم ما زال مليئا ببؤر التوتر التي يمكـــن أن تنفجر في أية لحظة .

ولقد واجه النظام الدولي الجديد تحديات فورية واختبارات قاسية كان علـــى رأسها العدوان العراقي على دولة الكويت الذي وقع في العام الماضي . وكذلك الأحـــداث التي جرت في مناطق اخرى من العالم خلال العام المنصرم ، مما يذكرنا بضرورة تطبيـــق إرادة الشرعية الدولية والتمسك بها ، وخاصة التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ،

بدون تفرقة بين مشكلة واخرى ، وكذلك بضرورة معالجة بؤر التوتر والتصدي لها بالسرعة والفعالية الضروريتين .

إننا نغتنم هذه المناسبة لتقديم التهنئة للكويت الشقيق ، حكومة وشعبا ، على استعادة سيادتها ودحر الاحتلال عن ارضها . ونهنئ دول العالم على تضامنها وتعاونها اللذين كان لهما الدور الاساسي في رفض العدوان والوقوف ضد الظلم والظالم . ونشكر جميع الدول التي ساهمت معنا ماديا وسياسيا ومعنويا في تحرير الكويت ودفع العدوان عن دول المنطقة .

إن قبول سبع دول في عضوية المنظمة الدولية هذا العام لدليل ساطع على النجاح والتقدم الذي احرزه العالم في مسيرته السلمية . ونغتنم هذه المناسبة للترحيب بكل من جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجزر مارشال ، وميكرونيزيا . كذلك نقدم تهنئة مزدوجة لكل من لاتفيا واستونيا ولتوانيا على نيل استقلالها وعلى عضويتها في هذه المنظمة . وإن وفد بلادي سيكون سعيدا بالتعاون مع وفودها من اجل إنجاز غايات الميثاق وفي إطار التعاون الدولي والتشاور .

لقد انتهت أزمة العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت ، باستعادة الكويت لسيادتها . ولكن العبر والدروس المستخلصة من تلك الأزمة ستبقى ماثلة في التاريخ السياسي لمنطقة كانت دائما تنشد السلم والاستقرار .

إن موقفنا من تلك الأزمة كان تمسكا بالحق ومبادئ العدل وسيادة القانون . وكان كذلك تمسكا بالحق المقدس للدفاع عن النفس ، إزاء الظلم والعدوان .

لقد أخطأ النظام العراقي في قراءة الأحداث مدفوعا بغريزة الحقد والطمع والعدوان . وقد حاولنا مع غيرنا من الدول والأمم تجنيب المنطقة ، وتجنيب العراق ، الشعب والأرض ، ويلات الحرب وآثارها . واستمرت المحاولات الدولية ، لإقناع العراق بالانسحاب سلميا أكثر من ستة أشهر . ولكن النظام العراقي أبى واستكبر وأصر على الاستمرار في عدوانه ، بحيث لم يترك أية وسيلة أخرى لمجابهة عدوانه سوى المواجهة المسلحة . وخلال هذه الشهور الطويلة كان الشعب الكويتي ، الرازح تحت الاحتلال أو المشرد في أصقاع الأرض ، يعاني صنوف التعذيب والتهديد ومهانة التشرد . ولم يكتف النظام العراقي بذلك ، بل مارس أنواع الابتزاز باحتجاز الرهائن ، والتلاعب بعواطف آلاف العائلات .

واليوم وقد استعادت الكويت سيادتها ، وعادت لممارسة دورها الطبيعي في العائلة الدولية ، فإن آثار ذلك العدوان ما زالت ماثلة ، نتيجة الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام العراقي ، وخاصة الجرائم ضد البيئة بسبب قيام القوات العراقية بضخ النفط في الخليج ، لإبادة الحياة المائية في هذا المجرى الهام الذي يعيش عليه ملايين من البشر . أما الجريمة المتعمدة بحرق آبار النفط الكويتية ، فلا زالت شاهدا حيا ، على مدى الاستهتار ، وما يمكن أن يترتب على العدوان من نتائج .

إننا نحيّي الجهود التي بذلتها وتبذلها حكومة الكويت ، من أجل وضع حدّ للدمار البيئي الذي خلفه العدوان . أما الثروات والإمكانيات الاقتصادية التي أُهدرت بسبب العدوان ونتيجة له فإن النظام العراقي يتحمل المسؤولية الكاملة عنها .

كما أن استمرار العراق في احتجاز الآلاف من المواطنين الكويتيين إنما هو تعبير صارخ عن همجية ذلك النظام ، واستمراره في خرق المواثيق والالتزامات والتمرد على الإرادة الدولية .

إن بلادي ترغب أن ترى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وقد تم تنفيذها بالكامل ، من أجل ضمان ألا يتكرر العدوان . وإننا في المنطقة وبالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة نسعى إلى إقامة آلية تصون الأمن والاستقرار ، وتؤدي إلى أن يعود الخليج بحيرة آمنة . وإننا في حاجة إلى دعمكم وتعاونكم جميعا من أجل إنجاز تلك الغاية .

في سعينا الدؤوب من أجل إقامة السلام ، وإعادة الأمن إلى منطقتنا ، فإننا لا نملك إلا أن نعترف أن أمن منطقة الشرق الأوسط كل لا يتجزأ ، وهو مرتبط بأسباب وطبيعة الصراعات التي عاشتها تلك المنطقة منذ خمسة عقود .

وكنا ندرك منذ البداية أن الحساسية المميزة التي صبغت المنافسات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط ، لا بد وأن تقود إلى عدم الاستقرار ، ومن الصعب فصل أمن أية دولة أو مجموعة من الدول عن الأمن الشامل في المنطقة . وإننا سعداء بالاعتراف الدولي المتزايد بهذه الحقيقة ، خاصة في ظل المتغيرات الدولية حيث بدأت تتولد قناعات جديدة بضرورة التصدي السريع والفعال للصراع الرئيسي في الشرق الأوسط ، وجوهره ، القضية الفلسطينية . وإننا على أمل بنجاح مبادرة الإدارة الأمريكية الحالية بعقد مؤتمر السلام . ونعتقد أن مقومات بناء السلام ، إنما ستعتمد بالدرجة الأولى على استمرار الجهود والتغلب على العقبات التي لا تزال تثيرها إسرائيل في وجه تلك المساعي وخاصة استمرارها في بناء المستوطنات ، الذي يتعارض مع جوهر عملية السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تقول بمبدأ الأرض مقابل السلام ، وكذلك شروطها التعجيزية تجاه التمثيل الفلسطيني ، وموضوع القدس ، ودور الأمم المتحدة في ذلك المؤتمر . كل هذه الشروط إنما تهدف إلى إجهاض محاولات عقد المؤتمر ، حتى تتنصل إسرائيل من مسؤولياتها تجاه الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

لذلك فإن من الواجب تأكيد المبادئ الاساسية في إقامة السلام وعلى رأسها الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، وإقرار مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة والتي جاءت تعبيرا واضحا عن الرغبة الفلسطينية في التعاون مع جهود السلام الحالية . ونأمل أن يلقى هذا الموقف الإيجابي التجاوب المنشود من جميع الاطراف .

إننا نرحب بجهود الحكومة اللبنانية وندعمها في بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني . ولقد أكد الرئيس اللبناني خلال كلمته أمام الجمعية العامة في الاسبوع الماضي ، ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضي اللبنانية ، وخاصة بعد أن تمكنت السلطة الشرعية من إعادة الهدوء وبسط سلطتها على المناطق اللبنانية الاخرى كافة . ونحن بدورنا نطالب المجتمع الدولي ، ممثلا بمجلس الامن ، بضرورة العمل على تنفيذ قراره ذلك . ونطالب كذلك جميع الدول القادرة بمد يد العون إلى لبنان لكي يتمكن من استعادة عافيته وبناء ما دمرته الحرب . ونحن في الإمارات العربية المتحدة على استعداد تام لتحمل دورنا في إعادة بناء لبنان بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة .

وفي جنوب افريقيا تم إلغاء بعض مظاهر نظام الفصل العنصري وهي قانون مناطق الإسكان وقانون التصنيف العنصري للسكان وقانون حيازة الاراضي . وإذ نشيد بإلغاء تلك القوانين ، إلا أننا نلاحظ أن أساس نظام الفصل العنصري ذاته ما زال قائما . كما أن العديد من القوانين الاخرى التي تعزز النظام لم تُلغَ حتى الآن .

إلى وضع نهاية للحرب الباردة وما شابها من الاحلاف العسكرية ومن سياسة المواجهـــة القائمة على الردع النووي المحفوف بمخاطر الدمار الشامل لكرتنا الارضية .

وواكب التغييرات في الخريطة السياسية والايديولوجية في بعض بلدان العالـــم ، كما نتج عنها ، تغييرات جذرية مماثلة في منهج العلاقات فيما بين الدول الكبـــرى نفسها وفي منهج واسلوب تعاملها مع بؤر الصراعات القائمة في العديد من بلـــدان العالم - تعامل قائم على التعاون بدلا من المواجهة ، وعلى العمل على تسويـــة النزاعات الإقليمية بدلا من إذكاء نارها ، وعلى إزالة الخلافات بدلا من توسيـــع دائرتها ، تعاون هدفه استتباب الامن والسلم الدوليين بل وتحالف مسماه رد العـــدوان واحترام حقوق الدول في سيادتها واستقلالها .

وكان طبيعيا ان تنعكس تلك الإيجابيات على الامم المتحدة نفسها وعلى الـــدور الذي عليها الاضطلاع به . وفي هذا الإطار أيدت بلادي الدور الفعال الذي قامت بـــه المنظمة الدولية خلال السنتين الأخيرتين في رد اعمال العدوان وفي تنفيذ مشاريـــع السلم المتشعبة في العديد من المناطق والبلدان . ذلك الدور كان نتيجة طبيعيـــة للتغييرات الجديدة على الساحة الدولية ، وهو يتوافق كليا مع المهمة التي خولـــت المنظمة اساسا الاضطلاع بها . وهو الدور الذي كان لزاما على الامم المتحدة مباشرتـــه لولا ظروف الحرب الباردة التي حالت دون ذلك في الماضي .

ونحن في الإمارات العربية المتحدة إذ نرحب بتلك التغييرات في مفاهيمهـــا الإيجابية التي تحدثنا عنها ، لنامل الا يجعلنا الإغراق في التفاؤل ننسى أو نتناســـى الحقائق الاساسية المتمثلة في ان العالم ما زال مليئا ببؤر التوتر التي يمكـــن أن تنفجر في اية لحظة .

ولقد واجه النظام الدولي الجديد تحديات فورية واختبارات قاسية كان علـــى راسها العدوان العراقي على دولة الكويت الذي وقع في العام الماضي . وكذلك الاحـــداث التي جرت في مناطق اخرى من العالم خلال العام المنصرم ، مما يذكرنا بضرورة تطبيـــق إرادة الشرعية الدولية والتمسك بها ، وخاصة التطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن ،

بدون تفرقة بين مشكلة واخرى ، وكذلك بضرورة معالجة بؤر التوتر والتصدي لها بالسرعة والفعالية الضروريتين .

إننا نغتنم هذه المناسبة لتقديم التهنئة للكويت الشقيق ، حكومة وشعبا ، على استعادة سيادتها ودحر الاحتلال عن أرضها . ونهنئ دول العالم على تضامنها وتعاونها اللذين كان لهما الدور الأساسي في رفض العدوان والوقوف ضد الظلم والظالم . ونشكر جميع الدول التي ساهمت معنا ماديا وسياسيا ومعنويا في تحرير الكويت ودفع العدوان عن دول المنطقة .

إن قبول سبع دول في عضوية المنظمة الدولية هذا العام لدليل ساطع على النجاح والتقدم الذي أحرزه العالم في مسيرته السلمية . ونغتنم هذه المناسبة للترحيب بكل من جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجزر مارشال ، وميكرونيزيا . كذلك نقدم تهنئة مزدوجة لكل من لاتفيا واستونيا ولتوانيا على نيل استقلالها وعلى عضويتها في هذه المنظمة . وإن وفد بلادي سيكون سعيدا بالتعاون مع وفودها من أجل إنجاز غايات الميثاق وفي إطار التعاون الدولي والتناشي .

لقد انتهت أزمة العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت ، باستعادة الكويـــت لسيادتها . ولكن العبر والدروس المستخلصة من تلك الأزمة ستبقى ماثلة في التاريـــخ السياسي لمنطقة كانت دائما تنشد السلم والاستقرار .

إن موقفنا من تلك الأزمة كان تمسكا بالحق ومبادئ العدل وسيادة القانـــون . وكان كذلك تمسكا بالحق المقدس للدفاع عن النفس ، إزاء الظلم والعدوان .

لقد أخطأ النظام العراقي في قراءة الأحداث مدفوعا بغريزة الحقد والطمـــع والعدوان . وقد حاولنا مع غيرنا من الدول والأمم تجنيب المنطقة ، وتجنيب العـــراق ، الشعب والأرض ، ويلات الحرب وآثارها . واستمرت المحاولات الدولية ، لإقناع العـــراق بالانسحاب سلميا أكثر من ستة أشهر . ولكن النظام العراقي أبى واستكبر وأصر علـــى الاستمرار في عدوانه ، بحيث لم يترك أية وسيلة أخرى لمجابهة عدوانه سوى المواجهـــة المسلحة . وخلال هذه الشهور الطويلة كان الشعب الكويتي ، الرازح تحت الاحتـــلال أو المشرد في أصقاع الأرض ، يعاني صنوف التعذيب والتهديد ومهانة التشرد . ولم يكتـــف النظام العراقي بذلك ، بل مارس أنواع الابتزاز باحتجاز الرهائن ، والتلاعب بعواطـــف آلاف العائلات .

واليوم وقد استعادت الكويت سيادتها ، وعادت لممارسة دورها الطبيعي فـــي العائلة الدولية ، فإن آثار ذلك العدوان ما زالت ماثلة ، نتيجة الجرائم ضـــد الإنسانية التي ارتكبها النظام العراقي ، وخاصة الجرائم ضد البيئة بسبب قيـــام القوات العراقية بضخ النفط في الخليج ، لإبادة الحياة المائية في هذا المجرى الهـــام الذي يعيش عليه ملايين من البشر . أما الجريمة المتعمدة بحرق آبار النفـــط الكويتية ، فلا زالت شاهدا حيا ، على مدى الاستهتار ، وما يمكن أن يترتب علـــى العدوان من نتائج .

إننا نحيّي الجهود التي بذلتها وتبذلها حكومة الكويت ، من أجل وضع حـــدّ للدمار البيئي الذي خلفه العدوان . أما الثروات والإمكانيات الاقتصادية التي أُهـــدرت بسبب العدوان ونتيجة له فإن النظام العراقي يتحمل المسؤولية الكاملة عنها .

كما أن استمرار العراق في احتجاز الالاف من المواطنين الكويتيين إنما هو تعبير صارخ عن همجية ذلك النظام ، واستمراره في خرق المواثيق والالتزامات والتمرد على الإرادة الدولية .

إن بلادي ترغب أن ترى القرارات الصادرة عن مجلس الامن وقد تم تنفيذها بالكامل ، من أجل ضمان ألا يتكرر العدوان . وإننا في المنطقة وبالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة نسعى إلى إقامة آلية تصون الامن والاستقرار ، وتؤدي إلى أن يعود الخليج بحيرة آمنة . وإننا في حاجة إلى دعمكم وتعاونكم جميعا من أجل إنجاز تلك الغاية .

في سعينا الدؤوب من أجل إقامة السلام ، وإعادة الامن إلى منطقتنا ، فإننا لا نملك إلا أن نعترف أن أمن منطقة الشرق الاوسط كل لا يتجزأ ، وهو مرتبط بأسباب وطبيعة الصراعات التي عاشتها تلك المنطقة منذ خمسة عقود .

وكنا ندرك منذ البداية أن الحساسية المميزة التي صبغت المنافسات الإقليمية والدولية في الشرق الاوسط ، لا بد وأن تقود إلى عدم الاستقرار ، ومن الصعب فصل أمن أية دولة أو مجموعة من الدول عن الامن الشامل في المنطقة . وإننا سعداء بالاعتراف الدولي المتزايد بهذه الحقيقة ، خاصة في ظل المتغيرات الدولية حيث بدأت تتولد قناعات جديدة بضرورة التصدي السريع والفعال للصراع الرئيسي في الشرق الاوسط ، وجوهره ، القضية الفلسطينية . وإننا على أمل بنجاح مبادرة الإدارة الامريكية الحالية بعقد مؤتمر السلام . ونعتقد أن مقومات بناء السلام ، إنما ستعتمد بالدرجة الاولى على استمرار الجهود والتغلب على العقبات التي لا تزال تثيرها إسرائيل في وجه تلك المساعي وخاصة استمرارها في بناء المستوطنات ، الذي يتعارض مع جوهر عملية السلام وقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تقول بمبدأ الارض مقابل السلام ، وكذلك شروطها التعجيزية تجاه التمثيل الفلسطيني ، وموضوع القدس ، ودور الامم المتحدة في ذلك المؤتمر . كل هذه الشروط إنما تهدف إلى إجهاض محاولات عقد المؤتمر ، حتى تتنصل إسرائيل من مسؤولياتها تجاه الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

لقد انتهت أزمة العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت ، باستعادة الكويت لسيادتها . ولكن العبر والدروس المستخلصة من تلك الأزمة ستبقى ماثلة في التاريخ السياسي لمنطقة كانت دائما تنشد السلم والاستقرار .

إن موقفنا من تلك الأزمة كان تمسكا بالحق ومبادئ العدل وسيادة القانون . وكان كذلك تمسكا بالحق المقدس للدفاع عن النفس ، إزاء الظلم والعدوان .

لقد أخطأ النظام العراقي في قراءة الأحداث مدفوعا بغريزة الحقد والطمع والعدوان . وقد حاولنا مع غيرنا من الدول والأمم تجنيب المنطقة ، وتجنيب العراق ، الشعب والأرض ، ويلات الحرب وآثارها . واستمرت المحاولات الدولية ، لإقناع العراق بالانسحاب سلميا أكثر من ستة أشهر . ولكن النظام العراقي أبى واستكبر وأصر على الاستمرار في عدوانه ، بحيث لم يترك أية وسيلة أخرى لمجابهة عدوانه سوى المواجهة المسلحة . وخلال هذه الشهور الطويلة كان الشعب الكويتي ، الرازح تحت الاحتلال أو المشرد في أصقاع الأرض ، يعاني صنوف التعذيب والتهديد ومهانة التشرد . ولم يكتف النظام العراقي بذلك ، بل مارس أنواع الابتزاز باحتجاز الرهائن ، والتلاعب بعواطف آلاف العائلات .

واليوم وقد استعادت الكويت سيادتها ، وعادت لممارسة دورها الطبيعي في العائلة الدولية ، فإن آثار ذلك العدوان ما زالت ماثلة ، نتيجة الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام العراقي ، وخاصة الجرائم ضد البيئة بسبب قيام القوات العراقية بضخ النفط في الخليج ، لإبادة الحياة المائية في هذا المجرى الهام الذي يعيش عليه ملايين من البشر . أما الجريمة المتعمدة بحرق آبار النفط الكويتية ، فلا زالت شاهدا حيا ، على مدى الاستهتار ، وما يمكن أن يترتب على العدوان من نتائج .

إننا نحيّي الجهود التي بذلتها وتبذلها حكومة الكويت ، من أجل وضع حدٍّ للدمار البيئي الذي خلفه العدوان . أما الثروات والإمكانيات الاقتصادية التي أُهدرت بسبب العدوان ونتيجة له فإن النظام العراقي يتحمل المسؤولية الكاملة عنها .

كما أن استمرار العراق في احتجاز الآلاف من المواطنين الكويتيين إنما هو تعبير صارخ عن همجية ذلك النظام ، واستمراره في خرق المواثيق والالتزامات والتمرد على الإرادة الدولية .

إن بلادي ترغب أن ترى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وقد تم تنفيذها بالكامل ، من أجل ضمان ألا يتكرر العدوان . وإننا في المنطقة وبالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة نسعى إلى إقامة آلية تصون الأمن والاستقرار ، وتؤدي إلى أن يعود الخليج بحيرة آمنة . وإننا في حاجة إلى دعمكم وتعاونكم جميعا من أجل إنجاز تلك الغاية .

في سعينا الدؤوب من أجل إقامة السلام ، وإعادة الأمن إلى منطقتنا ، فإننا لا نملك إلا أن نعترف أن أمن منطقة الشرق الأوسط كل لا يتجزأ ، وهو مرتبط بأسباب وطبيعة الصراعات التي عاشتها تلك المنطقة منذ خمسة عقود .

وكنا ندرك منذ البداية أن الحساسية المميزة التي صبغت المنافسات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط ، لا بد وأن تقود إلى عدم الاستقرار ، ومن الصعب فصل أمن أية دولة أو مجموعة من الدول عن الأمن الشامل في المنطقة . وإننا سعداء بالاعتراف الدولي المتزايد بهذه الحقيقة ، خاصة في ظل المتغيرات الدولية حيث بدأت تتولد قناعات جديدة بضرورة التصدي السريع والفعال للصراع الرئيسي في الشرق الأوسط ، وجوهره ، القضية الفلسطينية . وإننا على أمل بنجاح مبادرة الإدارة الأمريكية الحالية بعقد مؤتمر السلام . ونعتقد أن مقومات بناء السلام ، إنما ستعتمد بالدرجة الأولى على استمرار الجهود والتغلب على العقبات التي لا تزال تثيرها إسرائيل في وجه تلك المساعي وخاصة استمرارها في بناء المستوطنات ، الذي يتعارض مع جوهر عملية السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تقول بمبدأ الأرض مقابل السلام ، وكذلك شروطها التعجيزية تجاه التمثيل الفلسطيني ، وموضوع القدس ، ودور الأمم المتحدة في ذلك المؤتمر . كل هذه الشروط إنما تهدف إلى إجهاض محاولات عقد المؤتمر ، حتى تتنصل إسرائيل من مسؤولياتها تجاه الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

لذلك فإن من الواجب تأكيد المبادئ الاساسية في إقامة السلام وعلى رأسها الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، وإقرار مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة والتي جاءت تعبيرا واضحا عن الرغبة الفلسطينية في التعاون مع جهود السلام الحالية . ونأمل أن يلقى هذا الموقف الإيجابي التجاوب المنشود من جميع الاطراف .

إننا نرحب بجهود الحكومة اللبنانية وندعمها في بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني . ولقد أكد الرئيس اللبناني خلال كلمته أمام الجمعية العامة في الاسبوع الماضي ، ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضي اللبنانية ، وخاصة بعد أن تمكنت السلطة الشرعية من إعادة الهدوء وبسط سلطتها على المناطق اللبنانية الاخرى كافة . ونحن بدورنا نطالب المجتمع الدولي ، ممثلا بمجلس الامن ، بضرورة العمل على تنفيذ قراره ذلك . ونطالب كذلك جميع الدول القادرة بمد يد العون إلى لبنان لكي يتمكن من استعادة عافيته وبناء ما دمرته الحرب . ونحن في الإمارات العربية المتحدة على استعداد تام لتحمل دورنا في إعادة بناء لبنان بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة .

وفي جنوب افريقيا تم إلغاء بعض مظاهر نظام الفصل العنصري وهي قانون مناطق الإسكان وقانون التصنيف العنصري للسكان وقانون حيازة الاراضي . وإذ نشيد بإلغاء تلك القوانين ، إلا أننا نلاحظ أن أساس نظام الفصل العنصري ذاته ما زال قائما . كما أن العديد من القوانين الاخرى التي تعزز النظام لم تُلغَ حتى الآن .

إن الاستقرار السياسي واستمرار الانفراج والتعاون الدولي مرهونان بقـــدرة النظام الدولي على تجاوز الركود الاقتصادي الذي ما زال يمثل العقبة الكأداء في وجه الكثير من شعوب ودول العالم للدخول في مرحلة التنمية الاقتصادية . وإن مراجعـــة سريعة لأداء الاقتصاد العالمي تُظهر لنا مدى المصاعب التي تواجهها اقتصاديات الـــدول النامية من جرّاء الخلل في شروط التجارة الدولية ، وأزمة المديونية ، وتدهـــور أسعار السلع الأولية ، والنظم الحمائية ، والعراقيل التي تضعها بعض الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية ، واحتكار التكنولوجيا الحديثة ، وتهميش دور الـــدول النامية في الاقتصاد الدولي .

إن هذه السياسات القصيرة النظر إنما تساهم بشكل حاد في إعاقة برامـــج التنمية ، التي تعاني في حد ذاتها من نقص الإمكانيات والكوادر ، وتؤدي بالتالي إلى تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية . ومع اعترافنا الواقعي بأن على الـــدول النامية مسؤولية ذاتية في تجاوز تلك المعضلات ، فإن النظام الاقتصادي الدولي الحاضر مرهون بطبيعته بمجموعة من الشروط التي تجعل أي جهد تبذله هذه الدول يذهب هـــدرا ، حيث تجد هذه البلدان نفسها محاصرة بشروط وظروف يصعب التغلب عليها . ومن هنا يأتـــي دور القوى الاقتصادية الكبرى الهام لدعم جهود تلك البلدان ، بخلق المناخ الاقتصـــادي الدولي الملائم .

إن حوار الشمال والجنوب ، الذي لا بد له أن يُستأنف ، ما زال يمثل نقطـــة الانطلاق . إن توقف ذلك الحوار وبغض النظر عن مسبباته قد أضاع فرصة ووقتا ثمينا علـــى جهود التنمية الدولية . ونرى أنه لا بد أن تتجدد المحاولات في ظل الظروف والأوضـــاع الدولية الجديدة .

هذا ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقـــده بالبرازيل في العام القادم فرصة مواتية لاتفاق المجتمع الدولي على جدول أعمال جديـــد للتنمية الدولية الشاملة والمتواصلة لخير البشرية جمعاء .

إن من الدروس الاساسية المستخلصة من أزمة الخليج احتمالات الفناء التي يطرحها اقتناء السلاح بشكل عام ، وخاصة أسلحة التدمير الشامل . وكلنا يتذكر مدى الرعب والفزع الذي يمكن أن يمثله استخدام تلك الاسلحة في منطقة شديدة التوتر وبالغة الحساسية .

ولقد كان موقف بلادي دائما هو ضرورة جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل . وإننا نؤيد المبادرات والجهود المبذولة حاليا من أجل منع تصنيع وتكديس وامتلاك ذلك السلاح ، وتدمير الموجود منه .

وما زالت الترسانة العسكرية الإسرائيلية ، بما تحفل به من الاسلحة النووية والكيميائية ، تمثل تهديدا حقيقيا للاستقرار وإمكانيات بناء السلام . وقد علمتنا الاحداث أن امتلاك أي طرف لسلاح معين إنما يبرر قيام الاطراف الاخرى بامتلاك ذلك السلاح . وعندما يرتبط امتلاك تلك الاسلحة بسياسة دولة قائمة على العدوان فإن الخطر يصبح مضاعفا . لذلك فإننا ندعو إلى ضرورة العمل السريع نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من تلك الاسلحة .

وعلى الصعيد الدولي فإننا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها نحو خفض الاسلحة في أوروبا والتخلص من مخزون الاسلحة الكيميائية ، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى . ونأمل أن تستمر الجهود والمفاوضات نحو إخلاء جميع مناطق العالم من أسلحة الدمار الشامل ، ونرحب بالاتفاق الاخير بين البرازيل والارجنتين في هذا الشأن .

ويجدر بنا هنا التنويه والإشادة بصورة خاصة بمبادرة الرئيس الامريكي التاريخية قبل بضعة أيام ، والتي أعلن فيها سحب وتدمير جميع الاسلحة النووية قصيرة المدى من البر والبحر بأوروبا وآسيا . وتمثل هذه المبادرة خطوة متقدمة جدا في عملية الحد من التسلح وبناء الثقة المتبادلة .

إن العالم الذي تمكن خلال السنوات القليلة من التغلب على الكثير من المعضلات السياسية التي رانت على العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحل الكثير من القضايا الإقليمية ، لا بد في هذه المرحلة من أن يتصدى للعديد من المشكلات

الاخرى المستجدة ، وخاصة التدهور الخطير للبيئة ، وتفاقم مشكلة تجارة وتعاطي المخدرات ، ومشاكل حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من المجتمعات .

إن الإنسان يجب أن يكون محور اهتمامنا ، باعتباره وسيلة التنمية وهدف الاستقرار ، ولا يمكن فصل حقوقه المدنية عن حقوقه السياسية وعلى رأسها حقه في تقرير المصير ، واحترام تراث وثقافات الامم والشعوب ، وبالتالي بناء التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل من أجل رفاه وازدهار البشرية جمعاء .

السيد بن يحيى (تونس) : السيد الرئيس ، يسعدني ، أصالة عن نفسي ونيابة عن بلادي ، أن أعبّر لكم عن أخلص التهانئ على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، وإن روابط الاخوة والتعاون الوثيقة التي تجمع بين تونس والمملكة العربية السعودية لتجعلنا نعتز بهذا الاختيار الموفق الذي يترجم في ذات الوقت التقدير الذي تكنّه الاسرة الدولية لبلدكم الشقيق الذي ما فتئ يكرس جهوده لخدمة التعاون بين الامم ولكم شخصيا لما تتحلّون به من خبرة وحكمة ودراية ستكون - بإذن الله - خير عون لنا على تحقيق أفضل النتائج من دورتنا هذه .

كما يسعدني أن أضم صوتي الى من سبقني للتعبير لسلفكم السيد غيدو دي ماركو عن تقديرنا البالغ لما قدمه من خدمات جليلة لاشغال الدورة الخامسة والاربعين وما أظهره من كفاءة خلال ادارتها .

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتوجه بالتحية والتقدير الى السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي اضطلع بالامانة العامة لمنظمتنا طيلة عشر سنوات في مرحلة من أصعب المراحل التي عرفتها الحياة الدولية . وإن تونس لتود أن تؤكد له - وهو يستعد لاستكمال مهمته على رأس المنتظم الاممي - أنها تثمن عاليا الخدمات الجليلة المتواصلة التي قدمها للسلام والتعاون بين الامم .

كما يطيب لي أن أرحب بالاعضاء الجدد في منظمتنا وأن أحيي وفود جمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

كما أن تونس ترى في انضمام جمهورية البلطيق الثلاث الى المنتظم الاممي دليلا جديدا على عمق التغيرات التي تمت في الاتحاد السوفياتي على أساس احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والتمسك بالشرعية الدولية . ولم يكن ذلك ليتم لولا سياسة البيروستوريكا التي انتهجها الرئيس ميخائيل غورباتشوف منذ توليه مقاليد الحكم . وإننا لعلى يقين أن الاتحاد السوفياتي سيستمر في الاضطلاع بدوره البناء في خدمة قضايا الامن والسلام في العالم .

إن الاسرة الاممية اليوم وهي تقترب من بداية قرن جديد تجتاز مرحلة دقيقة ومتشعبة لعل أبرز مميزاتها ذلك البحث الشاق الدؤوب من أجل إرساء نظام عالمي جديد متوازن تسوده قيم التضامن بين البشر وتنعم الانسانية في ظله بالاستقرار والامن والسلام في كنف المساواة والعدالة .

وإن تونس ، البلد المسالم المتمسك بميثاق الامم المتحدة ومبادئها والمؤمن بحق كافة الشعوب في الحياة الكريمة ، ما انفكت تعمل بكل إخلاص من أجل الاسهام في تجسيم هذه الاهداف النبيلة سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي . وأرجو

أن تسمحوا لي بأن أعرض عليكم بعضا من الاسهامات التونسية في هذا المجال خلال الفترة الفاصلة بين دورتينا .

لقد واصلت بلادي ، على الصعيد الوطني ، دعم المكاسب التي حققتها على طريق بناء مجتمع تونسي جديد يصون حقوق الانسان وتزدهر فيه قيم الحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية وتعلوه راية دولة القانون والمؤسسات .

وقد عملت تونس التي أعلنت منذ تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، من منطلق وعيها المبكر بمقتضيات العصر وحرصها الاكيد على مواكبة متطلباته ، التزامها بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، على توفير المزيد من الضمانات لصيانة هذه الحقوق . وقد جاء القرار الذي اتخذه الرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بإنشاء اللجنة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية تأكيدا جديدا على هذا الالتزام الفعلي الثابت .

وإننا نود أن نؤكد في هذا المقام أن التمشي الديمقراطي هو اختيار أساسي بالنسبة لبلادنا . فقد صادقت تونس بدون تحفظ على اتفاقية الامم المتحدة المناهضة للتعذيب والممارسات المخلة بالكرامة . وتشرفت باختيارها مقرا للمعهد العربي لحقوق الانسان ولفرع لمنظمة العفو الدولية .

وإن تونس ، التي تدين وتقاوم كل أشكال الميز المبنية على العنصر أو العقيدة أو الجنس ، والتي هي طرف وعضو عامل في سائر اتفاقيات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان ، لتود بهذه المناسبة أن تؤكد أنها عاقدة العزم على العمل باستمرار من أجل إثراء رصيدها القانوني ودعم هياكلها الكفيلة بضمان حقوق المواطن وحرياته في كافة المجالات .

وحرصا على دعم هذا المسار فإننا نود أن نؤكد أن بلادنا التي تطمح الى إقامة مجتمع متفتح ومتسامح ترفض بأي حال من الاحوال قيام أي شكل من أشكال التطرف . ذلك أننا نعتقد أن التطرف وما يرتبط به حتما من صنوف الانغلاق والتحجر الفكري وما يتولد عنه من إنخراط متعمد في ممارسة العنف والتخريب يشكل خطرا كبيرا على حقوق الانسان

بما في ذلك حقه في أن يتمتع بحياة آمنة وأن ينعم بحرية التفكير . وإننا لنأمل وطيد الأمل أن يدرك الجميع هذه الحقيقة البينة حتى نقاوم هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد استقرار مجتمعاتنا وحتى نطوق هذا الانحراف الذي يجد مع الأسف دعما وتشجيعا من بعض الأطراف .

إذا كان تقدم المجتمعات مرتبطا بما يتوفر فيها من أسباب الاستقرار والأمن الداخليين فإنه مرتبط أيضا وبنفس القدر بالمناخ الذي يسود العلاقات الدولية عموما . ومن هذا المنطلق فإن تونس التي تحرص كل الحرص على تحقيق سلمها الاجتماعية حتى تتفرغ كافة قواها الحية لتحقيق نهضتها الشاملة تضع الاسهام في تحقيق السلم العالم في مقدمة أولوياتها .

ولقد تجلى ذلك بوضوح في موقفها من المحنة الاليمة التي عرفتها منطقة الخليج ، حيث بذلت تونس ، التي ساندت قرارات مجلس الأمن ونفذتها بحذافيرها رغم الضرر الفادح الذي سببه ذلك ، وما زال ، لاقتصادها ، كل ما في وسعها من أجل تحاشي نشوب الحرب ثم من أجل إيقافها .

وإننا اليوم إذ نعرب مجددا عن أسفنا البالغ لهذه المحنة الاليمة ، فإننا نأمل وطيد الأمل أن تتضافر جهود الأسرة الدولية من أجل محو آثار الحرب وتجاوز مخلفاتها حتى يعود الاستقرار والأمن الى المنطقة في نطاق الاحترام الكامل للشرعية الدولية .

وإننا في هذا الاطار إذ نؤكد تعلقنا الدائم بالشرعية الدولية ودعمنا الثابت لدور منظمة الأمم المتحدة في حل القضايا الدولية ندعو الأسرة الأممية من منطلق انساني بحت الوقوف على ما تعانيه شرائح هامة من الشعب العراقي وخاصة منها الرضع والمسنين من سوء تغذية ونقص في الحاجات الأساسية والطبية .

كما إن هذه الاعتبارات الانسانية ذاتها ، متضافرة مع الرغبة الصادقة في طي صفحة الماضي ، تجعلنا نتابع عن كثب مسألة الأسرة الكويتيين في العراق ويحدونا أمل كبير في أن تسوى هذه المسألة في أحسن الظروف بما يكفل رجوع هؤلاء الأسرى الى ذويهم في أقرب الآجال وبما يساعد على فتح عهد جديد من العلاقات بين الشعبين العراقي والكويتي أساسها حسن الجوار واستشراف المستقبل بثقة وأمن وإخاء .

إن تونس ، التي سبق أن آزرت جهود الامم المتحدة من أجل إحلال السلام في العديد من أنحاء العالم وشارك أبناؤها في البعثات الامية الى الكونغو خلال الستينات والى ناميبيا حديثا ، لتؤكد من جديد عزمها على مواصلة جهودها سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الدولي من أجل عودة الامن والاستقرار الى منطقة الخليج والى كافة مناطق التوتر في العالم .

إن تعلق بلادي بالسلام يتجلى أيضا في جهودها الحثيثة المتواصلة الرامية الى الاسهام في حل القضية الفلسطينية التي تظل جوهر الصراع في الشرق الاوسط . ولقد شجعت تونس ، التي تتمسك كل التمسك بحرية القرار الفلسطيني ، التوجه الذي توخته منظمة التحرير الفلسطينية منذ الإعلان عن قيام دولة فلسطين سنة ١٩٨٨ باعتماد طريقة التفاوض كوسيلة لحل القضية الفلسطينية .

وإن بلادي التي احتضنت بداية الحوار الفلسطيني الامريكي وعملت على إنجاحه لترحب اليوم بالجهود الامريكية والدولية المبذولة من أجل عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط وبتجاوب المجلس الوطني الفلسطيني إيجابيا معها . وتونس لتؤكد من جديد عزمها على الاسهام في المسيرة السلمية في نطاق جهود بلدان اتحاد المغرب العربي بما يعزز جانب أشقائنا الفلسطينيين ويسهم في الحفاظ على الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة . وإننا لنأمل أن تتبلور الارادة الدولية بصورة أكثر وضوحا وحزما حتى تتمكن من فرض السلام على كل من يحاول إقامة العراقيل في وجهه .

ونحن إذ ننبه في هذا السياق الى خطورة استمرار اسرائيل في تحديها لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ذات الصلة وتماديها في عمليات القمع ضد الاهالي المدنيين وفي سياسة التوطين تكريسا للامر الواقع ، نؤكد أن النجاح في إقرار أسس السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الاوسط لن يتأتى إلا اذا شاركت في مسيرة السلام جميع الاطراف المعنية بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني الشرعيون وما لم يكن الهدف من المسيرة الاعتراف بكافة الحقوق الفلسطينية المشروعة وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشريف .

ولا شك أنه من بين الشروط الاساسية لإنجاح جهود السلام في الشرق الاوسط ، العمل على توفير جو من الثقة بين كافة الاطراف المعنية ، وذلك قبيل المفاوضات وأثناءها . ومن هذا المنطلق ، فعلى المجموعة الدولية أن تطالب اسرائيل بأن تعمل على انتهاج أسلوب كفيل بأن يبرهن عن رغبة حقيقية في إنجاح هذه الحركية السلمية ، وذلك بالكف عن كل أشكال المزايدات والممارسات التي لا تسعف الموقف في شيء بل تزيده تعقيدا وتصعيدا ، مما يؤثر حتما على مسيرة السلام سلبا ، تلك المسيرة التي هي الآن بحاجة ، بدل ذلك ، الى إحلال التعامل المسؤول محل التمسك بسياسة التعنت والرفض .

فسياسة الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، والتي ما فتئت تنتهجها اسرائيل بدون هوادة والتي شهدت تصعيدا خطيرا في المدة الاخيرة تعد بلا ريب حاجزا فعليا يقف حجر عثرة أمام إقامة سلام صادق ومتكافئ .

فمن حق المجموعة الدولية أن تتساءل اليوم إن كانت اسرائيل صادقة فعلا في رغبتها في إحلال سلام حقيقي . فليكن برهانها على ذلك أن تقلع عن سياسة الاستيطان والتشريد والتعسف ، وهو ما من شأنه أن يعبد بلا شك الطريق لإحلال جو من الثقة المتبادلة بين الاطراف المعنية بالنزاع ، تهيئ بدورها لواقع جديد في التعامل بين الجانبين العربي والاسرائيلي ولتجاوب عربي حول سياسة المقاطعة ، وتؤدي الى تتابع خطوات السلام الحقيقي بين كافة أطراف النزاع .

إن حل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي تسوية نهائية وعادلة ودائمة يحمّل الامم المتحدة مسؤولية ثقيلة . ونحن واثقون من أن منظمتنا قادرة على النهوض بأعباء هذه المسؤولية حتى تعزز مكانتها وتدعم مصداقيتها وتفرض على جميع أعضائها احترام ما تتخذه من قرارات .

وإن النجاح في هذه المهمة سيكون بدون شك حافزا آخر لدعم الدور الفريد من نوعه الذي يمكن لمنظمتنا أن تضطلع به في معالجة مختلف القضايا العالقة كقضايا قبرص وجنوب لبنان وكشمير وكمبوديا وذلك من خلال العمل على حلها ومن خلال ما تقدمه المنظمات الانسانية التابعة لها من خدمات جليلة للتخفيف من الآلام المنجرة عنها . وإننا لنود في هذا الاطار أن نعرب عن تفاؤلنا خيرا بما تشهده العديد من مناطق التوتر في العالم من تدرج نحو مستقبل يسوده الحوار والوئام بدلا من العنف والفوضى .

ففي لبنان نسجل بارتياح ما حققه هذا البلد الشقيق على طريق استعادة وحدته الوطنية واستقراره بفضل تنفيذ اتفاق الطائف . وإننا لنتمنى للدولة اللبنانية كامل التوفيق والنجاح في بناء لبنان جديد آمن مستقل مزدهر .

كذلك لا يسعنا إلا التعبير عن مساندتنا للمساعي الهادفة الى إعادة الوفاق والوئام في يوغوسلافيا البلد الصديق الذي تربطنا به علاقات تاريخية حافلة بالتعاون والتفاهم .

كما نرحب بالتقدم الحاصل على طريق حل القضية الكمبودية . ذلك أن الاتفاق المبرم في شهر تموز/يوليه الماضي في بيجنغ يفتح آفاقا جديدة من أجل استعادة السلام في المنطقة وإحلال الوئام والتسامح بين جميع الكمبوديين ويمكن بالتالي من مساعدتهم على بناء كمبوديا مستقلة ديمقراطية بعيدة عن كل تدخل أجنبي . وإننا نغتنم هذه المناسبة لتوجيه تحية أخوية الى الوفد الحاضر معنا والذي يمثل المجلس القومي الاعلى لكمبوديا ولرئيسه الامير نورودوم سيهانوك .

أما في أفغانستان فإننا نعلق آمالا كبيرة على المخطط ذي النقاط الخمس الذي اقترحه في أيار/مايو ١٩٩١ الامين العام للامم المتحدة والذي حظي بموافقة كافة الاطراف الافغانية المعنية لوضع حد لمأساة الشعب الافغاني . وفي رأينا ينبغي الاسراع اليوم في التقدم بالمحادثات على أساس هذا المخطط من أجل التوصل ، بدعم من المجموعة الدولية ، الى حل عاجل ونهائي لهذه القضية التي طال أمدها .

وإننا لنرحب في هذا الاطار بالقرار المشترك الذي اتخذه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية بخصوص الكف عن تزويد الاطراف المتنازعة بالسلاح باعتباره خطوة عملية كفيلة بالمساعدة على إيقاف نزيف الحرب .

إن هذا القرار الايجابي يأتي ليذكرنا مرة أخرى بالدور الاساسي الذي يمكن لنزع السلاح أن يضطلع به في نزع فتيل التوتر القائم في العديد من أنحاء العالم . ولقد أكدت الحروب التي شهدتها منطقة الخليج والشرق الأوسط ، واستمرار بعض القضايا المزمنة دون حل ، أن الامن والسلم ما زالا معرضين للخطر ، وإن عالمنا اليوم ، في بحثه المستمر عن غد أفضل ، مدعو الى الاقتناع بأن نزع السلاح يجب أن يظل هدفا رئيسيا من أهدافه حتى يتم التوصل الى نزع حقيقي وشامل لكافة أنواع الاسلحة .

وإن تونس التي ما فتئت تنادي بضرورة جعل البحر الابيض المتوسط بحيرة سلام وتعاون تسجل باهتمام الجهود الرامية الى نزع السلاح في منطقة الشرق الاوسط . وهي تأمل أن تتسم هذه الجهود بالعدالة والشمولية لكافة البلدان ولكافة الاسلحة حتى لا يزداد الاختلال القائم بينها تفاقما ، وحتى تسهم في تدعيم حركية نزع السلاح التي بدأت تحقق بعض المكاسب المشجعة في مناطق أخرى من العالم حيث سجلنا بارتياح خلال سنة واحدة حصيلة من الخطوات الايجابية في هذا الاتجاه .

كما نسجل بارتياح القرار الهام الذي أعلنه الرئيس بوش يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر بتقليص أنواع عديدة من الاسلحة النووية القصيرة المدى وغيرها المنتشرة برا وبحرا وجوا . وإننا لنأمل أن تقابله اجراءات مماثلة من قبل الدول النووية الاخرى .

وعلى صعيد آخر فإن المفاوضات متعددة الاطراف حول الاسلحة الكيميائية على وشك التوصل الى نهايتها . كما أعلنت العديد من الدول عن نواياها في الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وعلى صعيد آخر ، فإننا نسجل بارتياح بعض المؤشرات الايجابية الاخرى وخاصة منها التوجه نحو التقليص في ميزانيات الدفاع لفائدة التنمية والمحافظة على البيئة ، وكذلك توسيع وتعميق عمليات نزع السلاح ، ولاسيما تدمير الاسلحة الموجودة ووضع نظام جدي للمراقبة والتفتيش الموقعي .

وإذا كانت هذه المعطيات في حد ذاتها ايجابية فإنه لا مناص من الاعتراف بأن الفوارق بين الاموال المخصصة للتسلح والمبالغ المخصصة لدعم التنمية لا تزال مجحفة . وإن وجود ترسانات من الاسلحة في العالم ليس مبعث اطمئنان . لذلك يبدو لنا من المناسب بحث إقامة رقابة تعتمد انشاء سجل مراقبة لانتشار الاسلحة يكون تحت مسؤولية منظمة الامم المتحدة ، على أن يشمل جميع أنواع الاسلحة إنتاجا وتصديرا .

إن إرساء قواعد السلام في العالم وإشاعة الامن والاستقرار في أرجائه شرط أساسي من شروط رقي البشرية . غير أنه لا يكفي وحده لتحقيق هذا الهدف النبيل إذ لابد من قيام تعاون حقيقي بين الدول لاسيما دول المنطقة الواحدة .

ومن هذا المنطلق فقد كانت تونس سباقة الى الاسهام في إقامة اتحاد المغرب العربي وفي ترسيخ قواعده وتدعيم مسيرته المشتركة من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا نحو الرقي والمناعة . وقد كانت الدورة الاخيرة لمجلس رئاسة الاتحاد المنعقدة بالدار البيضاء مناسبة جديدة أكدت فيها بلداننا إرادتها الجادة في السير قدما على طريق التكامل والاندماج في كافة المجالات وقد تميزت هذه الدورة بتركيز أجهزة الاتحاد وباتخاذ العديد من القرارات الهامة التي ستسهم في تعزيز التعاون بينه وبين محيطه الجغرافي .

ولقد أولى اتحاد المغرب العربي منذ قيامه عناية خاصة للحوار مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية ككل ، ومع البلدان الاوروبية الاربعة المطلة على الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط ، رائده في ذلك العمل على إقامة شكل جديد من العلاقات المغاربية الاوروبية الكفيلة بالإسهام في دعم السلم والامن والتعاون في المنطقة المتوسطية عموما .

وإن تونس ، التي تستعد لاحتضان قمة مجموعة البلدان التسعة المطلة على غربي البحر الابيض المتوسط في بداية السنة المقبلة ، لعاقدة العزم على مواصلة العمل بالتعاون مع بقية شركائها في اتحاد المغرب العربي وفي أوروبا من أجل إنجاح هذا الحوار الواعد حتى يسهم بدوره في التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال .

إن تونس ، انطلاقا من حرصها على دعم وحدة صف الامة العربية والدور العربي على الساحة الدولية وإسهامها في ترسيخ الاستقرار والسلام ، تشرفت باستضافة جامعة الدول العربية ورعتها ووفرت لها كل الظروف الملائمة بما يعزز هياكلها ويرسخ منهجية عملها ويضفي على آدائها المزيد من النجاعة والاشعاع والمصداقية . ومن منطلق الحرص ذاته تجاوبت بلادنا مع الرغبة العربية في نقل مقر الامانة العامة الى القاهرة في ظرف عربي ودولي اتسم بالدقة والحساسية .

ولا يسعنا اليوم إلا التعبير عن ارتياحنا لتوفق هذه المؤسسة العربية العتيدة بفضل العزيمة المشتركة للقيادات العربية ، لتجاوز آثار محنة الخليج الاليمة . ونحن

ساعون باستمرار الى إعادة العمل العربي المشترك الى نَسَقِه الطبيعي على أسس من الثقة والاحترام المتبادل والتعاون الاخوي الفعال بما يخدم الامن والاستقرار والسلم في المنطقة العربية والعالم بأسره .

إن الامتحان العسير الذي عاشته الأمة الاسلامية بسبب محنة الخليج ، أكد قدرتها على رفع التحديات والمحافظة على تماسك الصف الاسلامي . وما كان ذلك ليتسنى لولا توفر العزيمة السياسية لدى القيادات الاسلامية والجهود المخلصة التي ما انفك يبذلها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي من أجل إيجاد أرضية جديدة للحوار والتواصل بما يعزز الثقة ويولد الامل في بناء أسس جديدة للعمل الاسلامي المشترك . وإن الامل يحدونا في أن تكون القمة الاسلامية المقبلة التي ستحتضنها داكار ، بالسنغال ، قمة تكريس المصالحة وإعطاء دفع جديد للعلاقات بين الدول الاسلامية سيما في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المجموعة الدولية .

إن تونس تسجل بكل ارتياح التقدم الحاصل على الساحة الافريقية من حيث إيجاد حلول سلمية للخلافات التي كانت بالماضي القريب مصدرا لانشغالنا وقلقنا . ومن ضمن هذه الخلافات قضية الصحراء الغربية التي تحظى باهتمام خاص منا نظرا لارتباطها بالامن الاقليمي في منطقتنا المغاربية وانعكاساتها على مسيرة اتحاد المغرب العربي . وإننا متفائلون بخصوص تحقيق التسوية الاممية المنشودة بما يخدم ترسيخ الامن والسلام الكفيلين بدعم التعاون والتكامل المغاربي .

أما في جنوب افريقيا فتونس ، كسائر بلدان العالم ، ترحب بإلغاء القوانين العنصرية ، وهو شيء ما كان ليحصل لولا ضغوط المجموعة الدولية والمقاطعة الاقتصادية لنظام بريتوريا ، ولكن الاهم من كل ذلك يبقى بلورة هذه الخطوة عمليا ، بحيث تنعكس واقعيا على الحياة اليومية وخاصة على الصعيد السياسي ، وذلك بإرساء نظام ديمقراطي تتساوى فيه الاجناس والحظوظ ويبقى هذا الهدف واردا قانونيا وأخلاقيا وملزما للجميع .

ولقد سجلنا من ناحية أخرى بكل فخر بعث المجموعة الاقتصادية الافريقية في حزيران/يونيه المنصرم بقمة أبوجا بمناسبة القمة السابعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية . وإن هذا الاطار الجديد والشامل في نطاق التعاون جنوب - جنوب ، سيسمح ، وأملنا كبير في ذلك ، بتحقيق الاندماج الاقتصادي للبلدان الافريقية بما يخدم مصلحة شعوبنا ويؤهلنا للمساهمة الفعالة في إرساء دعائم نظام عالمي جديد أساسه العدل والتضامن والتكافل .

إن تونس ، التي تؤمن عميق الايمان باهمية التعاون الدولي ، تعتقد أن تعزيز مكانة منظمة الامم المتحدة على الساحة الدولية يستوجب تدعيم الدور الذي تضطلع به في توطيد أركان التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف . فالامم المتحدة مدعوّة في عالم تتشابك فيه المصالح اكثر فاكثر إلى الاسهام بدور فعال في دفع عجلة التنمية العالمية الشاملة والمتوازنة . كما أنها مدعوّة إلى تكثيف التشاور البنّاء حول القضايا الهامة المتعلقة بالحماية الجمركية والمديونية والتحويلات السلبية للموارد والتضييقات المفروضة على المبادلات التجارية .

ونحن نعتقد أن التوجه الرامي إلى حل المشاكل الاقتصادية عن طريق صيغ ثنائية لا يجب أن يتم على حساب تقلص الحلول في نطاق التعاون المتعدد الاطراف . وفي هذا السياق فإن تونس تستبشر خيرا بالتعهد الذي قطعته مجموعة البلدان السبعة الاكثر تصنيعا في العالم على نفسها مؤخرا في لندن ، في خصوص تشجيع ارساء نظام دولي تكون فيه مسؤولية التنمية متقاسمة بين مختلف دول المعمورة .

لئن أدت التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية والوسطى إلى زوال الحواجز وانهيار الجدران بين الشرق والغرب ، فإنها ساهمت أيضا في ابراز الخط الفاصل بين العالم الثري المتقدم وبين العالم الفقير السائر في طريق النمو . وسيكون من المؤسف حقا أن تقتصر العناية الدولية على مد جسور التعاون في هذه المنطقة فحسب .

والبلدان النامية بشكل عام ، والافريقية بشكل خاص ، تدرك أهمية التحولات الاقتصادية العالمية وتعي جيدا المسؤوليات الوطنية الملقاة على عاتقها . ولذلك بادرت تونس منذ تحوُّل السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ إلى العمل على اصلاح وضعها الاقتصادي والاجتماعي حرصا منها على تدعيم مصداقيتها لدى شركائها . ونحن عاقدون العزم على بلوغ هذه الغاية بالتسيير المحكم والاستغلال الافضل للموارد المتوفرة .

وبالرغم من تقلص الموارد المالية الخارجية والانعكاسات السلبية لازمة الخليج ، فإن تونس تنكب بكل تصميم على توظيف كافة قدراتها الذاتية من أجل النهوض باقتصادها من خلال تشريك كل شرائح المجتمع في عملية التنمية وتشجيع روح المبادرة

الضامنة لتحقيق التقدم التكنولوجي المطلوب وخلق المزيد من مواطن الشغل . غير أن النتائج المسجلة تظل مع الاسف ورغم التضحيات المقدمة في هذا الفرض دون المرجو من جراء افرازات المحيط الاقتصادي الدولي غير الملائم . ومع هذا فإن ثقتنا في جدوى التعاون الدولي ستبقى راسخة .

لقد ابتهجت الدول النامية منذ خمس سنوات عند انطلاق المفاوضات التجارية متعددة الاطراف في بونته ديل استي وعند تبني الاعلان الوزاري في نطاق جولة أوروغواي نظرا للمساهمة القيمة التي من المنتظر أن تأتي بها الدورة لاسيما في مجال وقف تيار الحماية وادماج الدول النامية في منطقة نظام تجاري متعدد الاطراف يستجيب لمعطيات الحاضر ويلبي حاجيات التنمية .

وإننا لنرجو أن تؤدي هذه المفاوضات إلى نتائج ملموسة ومتوازنة ومفيدة ، سواء بالنسبة إلى البلدان المتقدمة أو بالنسبة إلى البلدان النامية ، ذلك أننا نعتقد أن دعم التعاون المتعدد الاطراف وطمأنة المتدخلين الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم على سلامة النظام التجاري الدولي هي من الواجبات التي يتحتم علينا أن نضطلع بها في أقرب الاوقات إذا أردنا أن نضمن للمبادلات الدولية الاستقرار وأن ندعم توسع التجارة العالمية .

إن الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يمكن لها إذا توفرت الارادة السياسية لدى الجميع أن تساهم في تحقيق أنبل الغايات لانها توفر إطارا مناسبا لدعم وتحسين النظام التجاري الدولي قصد اضفاء صبغة الشمولية والحيوية عليه ، وذلك عن طريق تمكين البلدان النامية من مساهمة أفضل في أخذ القرار وتكثيف تدخلها في ميدان التجارة الدولية . ولا شك أن تيار اعادة الهيكلة الذي يهب الآن على أوروبا الشرقية والوسطى يبشر بحلول عهد جديد من التعاون بين الشرق والغرب بصفة متوازية بين دول الشمال والجنوب .

إن التحولات العالمية العميقة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية تتطلب منا جميعا التعامل معها بنظرة وأسلوب جديدين أساسهما الشمولية في معالجة مختلف القضايا الدولية والاخذ بقيم الحوار والتضامن واحترام مصالح الغير التي تشكل

قاعدة كفيلة بتوفير الفرص لكافة الأمم دون ميز أو اقصاء لتحقيق الحياة الكريمة والرفاه في كنف الوئام وتبادل المنافع .

ولقد سبق للرئيس زين العابدين بن علي أن دعا من هذا المنبر نفسه إلى ضرورة ابرام عقد أممي للأمن والتنمية يكرّس مبدأ التضامن الفعال بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . ونحن إذ نُذكر بهذا المقترح ، نعتقد أن الأمم المتحدة هي خير إطار لتجسيمه باعتبارها المنتدى المميز للحوار والتشاور على الصعيد الدولي . وإن تونس ، التي تتطلع لمثل هذا الانجاز الحضاري ، لتواصل ، خاصة في إطار محيطها ، العمل من أجل تمهيد الارضية الملائمة لتحقيقه . وفي هذا السياق يندرج سعيها الحثيث إلى وضع برنامج للتعاون والتفاهم في منطقة البحر الابيض المتوسط على أساس التنمية المشتركة التي تُعد في نظرنا خير وسيلة لخدمة الازدهار والأمن في ضفتيه ، ولتذليل الفوارق الاقتصادية والتكنولوجية القائمة بينهما بالاعتماد على سياسة تشخص الاشكاليات الحقيقية للتنمية وتعمل على معالجتها بصورة جماعية .

ونحن نعتقد أن هذه الصيغة القابلة للتعميم على مختلف مناطق العالم ، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا واكبتها جملة من الاجراءات الموازية التي ينبغي في نظرنا أن تهتم بثلاث قضايا أساسية هي المديونية والهجرة والعناية بالمحيط .

إن مشكلة المديونية التي تعرقل مسيرة البلدان النامية قد تفاقمت بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة للزيغ الذي تعرفه وجهة تدفق الموارد المالية . وإنني لاود أن أؤكد على ما تشكله هذه العوامل من خطورة على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان النامية .

وفي هذا الاطار فإننا ندعو من جديد المجموعة الدولية حتى تدرس بصفة جدية تقرير السيد كراكسي المتضمن لمقترحات تعبّر في مجموعها عن مشاغل بلداننا حول هذا الموضوع ، وستكون غبطتنا كبيرة لو وقع انجاز تلك المقترحات . فنكون بذلك قد أزحنا حاجزا كبيرا يعرقل مجهودات البلدان النامية في سبيل تجديد العهد مع النمو .

كما أن الدورة الحالية ستدعى إلى تقييم تنفيذ القرار ٢١٤/٤٥ المتعلق بقضية المديونية والتنمية . لذا سيكون من الاهمية بمكان أن نبحث بهذه المناسبة عن السبل التي ترمي إلى عدم اقصاء أي مجموعة من بلدان العالم عن اجراءات تخفيف أعباء المديونية ، خاصة بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المتوسط .

وفي هذا الصدد اسمحوا لي بأن أجدد الامل في أن نرى شركاءنا يقبلون على فكرة إعادة جدولة الديون في مشاريع تنموية نتفق حولها ، وهي فكرة بدأت تأخذ طريقها نحو التنفيذ شيئا فشيئا .

لقد أكدت منظمتنا ومؤسساتها المتخصصة بصورة دائمة على حق الانسان في الحياة في بيئة سليمة خالية من كافة أشكال التلوث .

وانطلاقا من ذلك ، فإن تونس تولي اهتماما كبيرا للعناية بالبيئة والحفاظ على المحيط ، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد محيطها الجغرافي المباشر . ونحن نعتقد أن هذه المسألة لابد أن تحتل مكانة خاصة في كل تصور جدي للنظام الدولي الجديد .

وإننا لنعلق آمالا عريضة على مؤتمر منظمة الامم المتحدة المقبل المعني بالبيئة والتنمية ، في رسم الخطة التي يتعين على العالم انتهاجها حفاظا على مستقبل الاجيال الصاعدة من الاخطار الفادحة المنجرّة عن اختلال التوازنات الطبيعية والافراط في استغلال الموارد القابلة للنضوب .

إننا نقف اليوم على أعتاب نظام دولي جديد نحن مدعوّون جميعا إلى الاسهام في توضيح معالمه وفي رسم آفاقه وتحديد أهدافه .

وإن تونس لتأمل ، من خلال ما تبذله من جهود حثيثة لتدعيم السلام العالمي والتعاون الدولي ومن خلال ما تتقدم به من أفكار ومقترحات لمعالجة قضايا عالمنا المعاصر ، أن تسهم في اضاءة الطريق للمستقبل .

وإنني لأود أن أؤكد من جديد أن مصير التنمية والأمن والسلام أصبح من الآن فصاعدا رهين التحاور والتشاور على المستوى الدولي ، وهو ما يتطلب منا أن نلتزم

بميثاق منظمتنا وأن نتعهد جميعا بتحقيق أهدافه ، ذلك أن الرهان اليوم يتعلق بمصير البشرية جمعاء ، ولا سبيل إلى ضمان هذا المصير دون اقامة تضامن حقيقي فيما بيننا .

وعلى هذا الاساس فإن تونس تأمل أن تعمل الامم المتحدة بكل حزم وجدية على معالجة قضية التنمية ، حتى نتمكن بإرادة دولية موحدة من تجاوز الخلافات والاسهام في احلال الامن والسلم الدوليين اللذين هما عماد كل رقي بشري .

السيد الرئيس ، أجدد لكم تحيات تونس وتحياتي وأشكركم جزيل الشكر على حُسن الاصغاء .

السيد تران كونغ كو (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، يود وفد فييت نام أن يهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة والاربعين . وإننا لعلى ثقة بأن الدورة الحالية في ظل قيادتكم ستضطلع بواجبها السامي بنجاح كبير .

أود أيضا في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا العميق للجهود الكبيرة التي يبذلها الامين العام لمنظمتنا ، السيد بيريز دي كوييار لصالح السلم والتعاون فيما بين الامم . بل إن هذه الانجازات تكتسب مزيدا من المغزى والاهمية على ضوء التغيرات القوية والمعقّدة التي يمر بها العالم الآن .

ونتوجه بتحياتنا الحارة إلى وفود الدول الاعضاء الجديدة التي انضمت الينا هذا العام ، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال وجمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا . وبسرور خاص نرحب بين ظهرانينا بوفد المجلس الوطني الاعلى بكمبوديا الذي يمثل كمبوديا وشعبها تحت قيادة صاحب السمو الملكي الامير نورودوم سيهانوك .

إننا نعيش السنوات الاولى من العقد الاخير للقرن العشرين ، وهي سنوات تشهد اقوى التطورات وأعمقها أثرا منذ الحرب العالمية الثانية . وأصبح العالم في الوقت الراهن يشكل صورة عامة من التناقضات الخطيرة . فمن ناحية تنعم البشرية بثمار

التقدم الهائل في الثورات العلمية والتقنية المعاصرة . ومن ناحية أخرى يُسحق مئات الملايين من البشر في البلدان النامية تحت وطأة الفقر والعوز .

وبعد سبع أو ثماني سنوات من الانتعاش ، يواجه الاقتصاد العالمي اليوم احتمالات انتكاس جديد . والعلاقات الاقتصادية الدولية تتسم إلى حد ما بالبلبلة والفوضى . والصراعات الاقليمية تجري تسويتها بالتتابع من خلال المفاوضات السلمية ؛ وهناك اتجاه متنام صوب التعاون الدولي في ظل التعايش السلمي من أجل التنمية ؛ ويحرز تقدم جديد مستمر نحو تخفيض الاسلحة النووية . ومع ذلك ، مازال كابوس الحرب يخيم على البشرية . فحرب الخليج وضعت بالكاد أوزارها ، مخلفة وراءها حشدا كبيرا من المشاكل الواجب حلها في الشرق الاوسط ، في الوقت الذي استمرت فيه بذور صراعات أخرى تنمو وتترعرع ، وغيرها بدأ ينمو في أجزاء مختلفة من العالم .

وفي عالم يمر بمرحلة انتقال تغيرت فيه بشكل جذري العناصر الاساسية التي شكلت دعامة النظام الدولي في السنوات الخمس والاربعين الماضية ، بات من الحتمي أن يتبلور نظام دولي جديد . وهذه حقيقة تشغل بال كل عضو في المجتمع العالمي ، والبلدان النامية بصفة خاصة ، حيث أنها ستؤثر بشدة على المصالح الحيوية لكل دولة قومية في كوكبنا ، وكذلك على مستقبل التنمية البشرية ككل . سيثير البعض احتمال نشوء عالم أحادي القطب وسيثير البعض الاخر امكانية ظهور عالم متعدد الاقطاب . ولكن المؤكد هو أن الضرورة الحتمية الاولى لكل الامم هي صيانة السلم والاستقلال الوطني وتعزيز التعاون من أجل التنمية ، لأن شعوب العالم تحركها رغبة متأججة في السلام والتعاون والتنمية .

إننا نرى أنه عند صياغة نظام عالمي جديد لا يمكن تجاهل هذه الإرادة وهذه الرغبة المشروعتين ، وأنه لا غنى عن مراعاة التصميم القوي لكل الدول ، صغيرها وكبيرها ، على الدفاع عن حقها في أن تكون سيدة مصيرها الوطني وأن تشارك على قدم المساواة في الشؤون العالمية المشتركة وفي المسائل الهامة داخل منطقتها . إن العالم بحاجة إلى نظام دولي جديد أكثر عدلا ورشدا . وينبغي القضاء نهائيا على جميع أشكال الهيمنة والتدخل العسكري والسياسي والاقتصادي والقسر من جانب البلدان الكبرى ضد البلدان الاصغر ومن جانب الاقلية على حساب الاغلبية . إن الدول بحاجة إلى التعاون بحرية على قدم المساواة وللمنفعة المتبادلة من أجل القضية المشتركة للسلم والتنمية .

إن أحد الشواغل الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي هي الحاجة الماسة إلى التنمية الاقتصادية . إن السباق الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي المحموم الذي يجري في جميع أنحاء العالم يوسع مدى الهوة القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة النمو والبلدان النامية . فالبلدان النامية لا تزال تتصارع مع سلسلة من العوامل السلبية الضارة اذكر منها : التدفق الضئيل للموارد من البلدان الصناعية المتقدمة النمو ، وعبء المديونية الاجنبية المتزايد الثقل ؛ وتعزيز حواجز الحمائية من جانب بعض البلدان الصناعية ؛ وتدهور أسعار السلع الاساسية ؛ وعدم توافر التشجيع لجهود البلدان النامية لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب أو التعاون الاقليمي . ونتيجة لذلك ، فإن اقتصادات هذه البلدان تتدهور باطراد ، بما يحمله ذلك من أثر سلبي على الاقتصاد العالمي بأسره وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي الوقت نفسه ، فإن جولة أوروغواي واجتماع فريق السبع فشلا في إحداث تغيير ايجابي في النظام الاقتصادي الدولي الذي لا يزال غير منصف . ونحن ، مع سائر البلدان النامية ، نطالب الدول الصناعية المتقدمة النمو بأن تنهي بسرعة سياسة الحصار والضغط الاقتصاديين ، وأن تتخلى عن العلاقات الاقتصادية غير المنصفة ، وأن تنشئ بيئة اقتصادية دولية مواتية لتنمية العالم الثالث . وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير أكثر نشاطا وفعالية لمساعدة البلدان النامية على التغلب على صعوباتها ، وتحقق الاهداف الاقتصادية للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية (١٩٩١-٢٠٠٠) .

ونظرا للتحول الذي طرأ على تكتل القوى السياسية والعسكرية في العالم في قطبين فإن التعددية تحتل مكانة أكثر قوة عن ذي قبل . والامم المتحدة ، وهي أكبر منظمة دولية تضم تقريبا جميع دول العالم ، ستصبح مكانا مناسبا تنفّذ البلدان فيه سياسة العلاقة المتنوعة الاوسع نطاقا وتبني لنفسها ولمناطقها توازنا سياسيا يكون مرنا ودائما على حد سواء . وخلال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة التي عقدت في العام الماضي ، تكلم عدد كبير من الوفود عن إعادة احياء الامم المتحدة التي تعد الآن في وضع تضطلع فيه بشكل فعال بمهامها بموجب الميثاق ، وتخليص نفسها بالتالي من العجز والتشاؤم اللذين لطخا صورتها في الوقت الذي احتفل فيه بالذكرى الاربعين لانشائها في عام ١٩٨٥ . إن أنشطة الامم المتحدة واسهاماتها في العام الماضي ، أظهرت ، مع هذا ، امكانيات وحدود الدور الذي يمكنها أن تضطلع به في تسوية النزاعات والازمات الاقليمية على حد سواء .

إن اصلاح الامم المتحدة أمر ضروري إذا ما كان لها أن تتواءم مع الظروف العالمية الجديدة وأن ترقى إلى مستوى تطلعات أكبر عدد من دولها الاعضاء ، كما ذكر الامين العام خافيير بيريز دي كوييار في تقريره السنوي بشأن أعمال المنظمة :

"[من المناسب] أن نعرب عن أملنا في دعم وحدة الاعضاء الدائمين بمجلس الامن بإقامة علاقة دستورية متوازنة في داخل الاجهزة الرئيسية المختلفة وفيما بينها" . (A/46/1 ، ص ٢٦)

ويقول إنه منذ عامين أكد في تقريره السنوي لعام ١٩٨٩ :

"أن الاتفاق بين الاعضاء الدائمين ينبغي أن يحدوه دعم طوعي من غالبية الدول ، وذلك إذا كان يُراد له أن ييسّر التحرك نحو عالم افضل واعقل . والاحداث التي وقعت منذ ذلك الحين قد اكدت هذا القول " . (المرجع نفسه)

إننا نشارك وجهة نظر العديد من البلدان التي تعتقد أن آلية الامم المتحدة ينبغي أن تحسّن أكثر من ذلك ، فيما يتعلق بهيكل وأداء الجمعية العامة ومجلس الامن والامانة العامة ، وكذلك فيما يتعلق بالعلاقات المتداخلة المتوازنة بين هذه الاجهزة جميعا . إن هذا سيتيح للامم المتحدة أن تصبح أداة فعالة في تسوية المشاكل الدولية

والمشاكل الخاصة لتقديم الدعم والتشجيع للاطراف والمناطق المعنية في حل الازمات القائمة ، وفي منع نشوب أزمات جديدة على أساس احترام استقرار وسيادة الدول وميثاق المنظمة . وفي ضوء العالم المتغير ، ليس هناك ما يبرر اعتبار الامم المتحدة مؤسسة غير قابلة للتغيير . إننا نرى أن جميع أعضاء منظمتنا الكبيرة يتشاطرون اليوم رغبة مشتركة في تعزيز دور وفعالية الامم المتحدة ، ولكنهم لا يزالون مختلفين بشأن مدى وطرق ووسائل الاصلاحات التي يُحتاج اليها لتعزيز الديمقراطية في داخل المنظمة . إن البلدان النامية ، وبصفة أساسية بلدان عدم الانحياز ترى :

"أن حركة بلدان عدم الانحياز ، التي تمثّل غالبية دول وشعوب العالم ، يجب أن تضطلع بدور أكثر أهمية أكثر تحديدا لإعادة هيكلة النظام الدولي الجديد إذا ما أريد له أن يكون مشروعا ومقبولا" . (إعلان أكرا) .

ونحن نرى أنه ينبغي للامم المتحدة أن تكون قادرة على تكييف نفسها وفقا للاتجاه العالمي العام حتى تصبح أكثر دينمية وهيئة عالمية تمثيلية .

وفي سعي أمتنا لتحقيق السلام والتنمية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، يحتل عام ١٩٩١ أهمية كبيرة للغاية . وفيما يتعلق بقوة النتيجة الايجابية المحققة في المجالات الرئيسية بعد سنوات قليلة من التنفيذ ، فإن فييت نام تؤكد مجددا الطابع الضروري الذي لا يمكن عكس اتجاهه والذي تتسم به سياستها الخاصة بالاصلاح والتجديد الشاملين والموضوع منذ عام ١٩٨٦ ، بغية التركيز على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحّة والحفاظ على الاستقرار السياسي ، وفي نفس الوقت اعادة ترتيب مختلف مجالات الحياة الاجتماعية بما يتفق مع السمات التي تتسم بها فييت نام . وإعادة التاكيد هذه تكتسي أهمية واقعية وعملية أكبر في المنعطف العالمي الجديد وتشكل متطلبا ملحا إن لم يكن حيويا لشعبنا .

إن الانتهاء التدريجي لحالة انقسام العالم إلى قطبين يستتبع أن تقوم جميع البلدان بتنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية حتى تتمكن من الاستفادة من جميع الفرص والمسؤوليات القائمة لخدمة قضية الامة ، وفي الوقت نفسه لترسي لنفسها وضعا جديدا يتسم بتوازن مرن ودائم يتيح اعادة التكيف الذاتي بما يتفق وتطور المجموع .

إذا كان التنويع المتوازن للعلاقات الخارجية يمثل اتجاها موضوعيا عاما في هذه الاونة الحرجة ، فإنه في حالة فييت نام ، وهي من البلدان النامية التي لا تزال تعاني من صعوبات لا حصر لها ، يشكل هذا التنويع أولوية هامة في سياستها الخارجية الحالية يجب ان تمكّنها من الخروج من الازمة والتصدي بعزم لمهمة التنمية . وتهدف السياسة الخارجية لفييت نام إلى تشجيع التعاون على أساس متوازن بشكل يعود بالمنفعة المشتركة على كل البلدان بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى أساس مبادئ التعايش السلمي . وتعلن فييت نام بجدية مرة أخرى من على هذا المنبر عن عزمها على مد يد الصداقة إلى جميع البلدان في المجتمع الدولي والتزامها بالعمل من أجل السلام والاستقلال الوطني والتنمية .

ومصالح فييت نام ، بصفتها من البلدان النامية في جنوب شرقي آسيا ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح المنطقة . ولما كانت فييت نام تهدف إلى تهيئة مناخ دولي لها يسمح بالسلام والتنمية ووضع سياسة الباب المفتوح التي تتبعها والتنوع في علاقاتها في مجال التعاون الدولي موضع التنفيذ بطريقة فعالة ، فإنها تولي اهتماما كبيرا للتدعيم المستمر لعلاقات الصداقة والتعاون التي تحتفظ بها مع بلدان المنطقة والبلدان المجاورة لها والإسهام إسهاما إيجابيا في سبيل تهيئة جو يسوده الاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ونحن نشعر بامتنان عظيم إذ نرى التطورات الايجابية التي حدثت مؤخرا في جنوب شرقي آسيا ، وبخاصة التسوية السلمية المتوقعة للمشكلة الكمبودية في روح من التصالح الوطني بين الكمبوديين . وحضور وفد المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا لاول مرة دورة الجمعية العامة للامم المتحدة والاتفاقات التي توصلت اليها الاطراف الكمبودية ، في الاجتماعات التي عقدها مؤخرا المجلس الوطني الاعلى بشأن النواحي الداخلية لتسوية المسألة الكمبودية ، خطوتان جديدتان هامتان في عملية استرجاع السلم في كمبوديا مما يجعل من المستطاع إعادة عقد مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا . هذه النتائج شهادة بليغة على أن الكمبوديين يستطيعون استطاعة تامة أن يحلوا الامور المتعلقة

بسيادتهم في روح من التصالح الوطني بمعاونة البلدان المعنية والامم المتحدة وتعاونهما . وتؤكد فييت نام من جديد موقفها المبني على المبادئ والذي تحترم بمقتضاه أي قرار للمجلس الوطني الاعلى لكمبوديا فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالسيادة الكمبودية . وبالنسبة لفييت نام فإنها ، بعد سحبها الإنفرادي لكل قواتها من كمبوديا منذ أواخر عام ١٩٨٩ دون التوصل إلى تسوية سلمية ، على استعداد للانضمام إلى الجهود التي تبذلها الاطراف المعنية في سبيل التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل ومعقول للمشكلة الكمبودية ، يقوم على أساس احترام سيادة الشعب الكمبودي وحقه في تقرير المصير واحترام ميثاق الامم المتحدة مما يسمح لكمبوديا بأن تصبح بلدا مسالما مستقلا محايدا يساهم في السلم والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي آسيا وفي العالم .

وفي ظل التوصل الوشيك إلى حل للمشكلة الكمبودية والتحسُّن الملحوظ في العلاقات بين فييت نام وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتطور عملية التطبيع بين فييت نام والصين في اتجاه موات للسلم والاستقرار الاقليميين ، ترى فييت نام أن بلدان جنوب شرقي آسيا لديها الآن فرصة أفضل من أي وقت مضى لكي تشترك معاً في بناء منطقة من السلم والاستقرار والتعاون والتنمية بعد عقود طويلة من الصراع والمواجهة .

والآثار المتراكمة للاتجاه صوب توحيد السوق العالمية ، وسرعة الثورة العلمية والتكنولوجية وقوتها ، والتحرك نحو التكامل الاقليمي في أنحاء كثيرة من العالم ، ومنظور التغييرات في الوجود العسكري دول كبيرة شتى في هذه المنطقة ، يجعل من الضروري أن نعيد التفكير في جنوب شرقي آسيا على أساس نهج جديد وطرق جديدة وفي إطار جديد . وعلى بلدان المنطقة أن تدعم بعضها في المساعي المشتركة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية بالإضافة إلى التشاور مع بعضها بهدف التوصل إلى الطرق والوسائل المناسبة لتهيئة أمن اقليمي شامل تشكل التنمية الاقتصادية أهم عناصره .

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر قدم وزير خارجية فييت نام طلبا رسميا لامانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ورئيس لجنتها الدائمة ووزراء خارجيتها بشأن الانضمام إلى معاهدة بالي لعام ١٩٧٦ ، وقد أعربت فييت نام في هذا الصدد عن رغبتها في تدعيم علاقات المودة

وحسن الجوار والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة مع بلدان الرابطة بهدف تهيئة جو من السلم والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا مما يسهم في خدمة التنمية والسلم في العالم .

واسترشادا باتجاه التجديد الذي نتبعه في السياسة الخارجية ، فإننا على وعي مستمر بالحاجة إلى تدعيم التعاون الاقليمي كأساس لا غنى عنه في تنفيذ سياستنا المتعلقة بتوسيع نطاق علاقات التعاون الدولي وتدعيم العلاقات التي احتفظنا بها حتى الآن مع البلدان الصديقة والبلدان غير المنحازة ، بالإضافة إلى الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون ، على قدم المساواة وعلى أساس المنفعة المتبادلة ، مع البلدان الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الغربية واسكندنافيا وتشجيع تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة .

وانطلاقا من تقييمنا للنتائج الأولية لسياسة الإصلاح والتجديد التي نتبعها ، ولإمكانيات بلدنا الهائلة بالنسبة للموارد الطبيعية والبشرية ، والاتجاه الحالي في التنمية ، وتطلعات شعبنا ، فقد وضعت فييت نام الأهداف التالية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٠ : الخروج من الأزمة ؛ وتحقيق الاستقرار في الحالة الاقتصادية الاجتماعية ؛ السعي الحثيث لإخراج فييت نام من حالة الفقر والتخلف ؛ تحسين ظروف المعيشة للشعب ؛ تعزيز نواحي الأمن والدفاع ؛ تمهيد الطريق لبلدنا لكي يتمكن من التعجيل بخطى التنمية في بداية القرن الحادي والعشرين . ونحن نرى أنه بعزمنا وتصميمنا ، وبالتعاون مع المجتمع الدولي سنتمكن من التوصل إلى هذا الهدف . وبصفتنا عضوا نشطا في الأمم المتحدة ، سنزيد مساهمتنا في القضية المشتركة للسلم والتنمية .

السيد الخاطر (قطر) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويأتي هذا الانتخاب تقديرا لشخصكم وللمملكة العربية السعودية التي شاركت في تأسيس هذه المنظمة وظلت تدعمها بكل قوة كما أن دور المملكة الرائد في مجال

العمل العربي والاسلامي ، وهي المضيفة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يؤهلها لرئاسة هذه الجمعية في دورتها الحالية . وإننا لعلى ثقة من أن رئاستكم لهذه الدورة سوف تسهم بفعالية في تحقيق الاهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد الخصيبي (عمان) .

وإنه ليسرني أن أشيد بسعادة السيد غيدو دي ماركو رئيس الدورة الخامسة والاربعين الذي أدار أعمالها بكفاءة واقتدار وحكمة وموضوعية يستحق عليها الثناء والتقدير .

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الامين العام لمنظمة الامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي ظل يبذل جهودا مضنية بدبلوماسية هادئة لتحقيق الامن والسلام والرخاء لشعوب العالم قاطبة ، في ظل ظروف دولية صعبة . ولعلّ الإنصاف يدعونا إلى أن نسجل هنا أن الامين العام قد سعى بجد ليعيد للمنظمة الدولية مصداقيتها وفعاليتها ودورها في حفظ الامن والسلم الدوليين .

إن بلادي لترحب بانضمام جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واتحاد ميكرونيزيا وجزر مارشال وجمهورية ليتوانيا وجمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا إلى عضوية الامم المتحدة ، وإننا لنأمل في أن يعزز انضمام هذه الدول فعالية المنظمة الدولية .

إنه لمما يبعث على الرضا والامل أن تفتتح أعمال الدورة السادسة والاربعين في ظل مناخ دولي جديد تأكدت فيه مصداقية الامم المتحدة في معالجة الازمات والنزاعات ، التي تهدد الامن والسلم مما أدى إلى ترسيخ إيمان شعوب العالم بأهمية المنظمة الدولية وفعالية الدور الذي ظلت تلعبه لحفظ السلام والامن العالميين .

ولقد تجلى ذلك الدور إبان أزمة الخليج التي قامت المنظمة الدولية خلالها بدور حاسم نتج عنه إزالة العدوان وعودة الشرعية إلى دولة الكويت ، تنفيذا لقرارات مجلس الامن الصادرة في هذا الشان .

إن إجماع الدول الدائمة العضوية على رد العدوان وردع الاعتداء قد أعاد لمجلس الامن سلطته في حفظ السلم والامن الدوليين مما يبشر بعهد جديد ودور فاعل لمجلس الامن في ظل الانفراج الدولي والوفاق بين الدول الكبرى .

إن مسؤولية القضاء على ما بقي من بؤر التوتر والنزاعات في أنحاء كثيرة من العالم تقع على مجلس الامن . ومن المرغوب فيه أن يواصل المجلس سيره على النهج الحاسم الذي انتهجه إبان حرب الخليج ، ويتعرض بذات الروح الايجابية لسائر المشكلات

الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي الذي طال أمده والذي يمكن الوصول لتسوية عادلة له طبقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرارات الصادرة بهذا الشأن ، وبخاصة قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونود أن نؤكد هنا أن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الاولى ولا يمكن أن تحلّ هذه القضية دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . كما أن مجلس الامن مطالب بتنفيذ قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان .

وإننا لعلى ثقة من أن مجلس الامن يحرص كل الحرص على تطبيق وتنفيذ كافة قراراته التي اتخذها بشأن النزاع في الشرق الاوسط والنزاع في منطقة الخليج وفي مناطق أخرى من العالم لا سيما والخاصة بالاعتداء العراقي على دولة الكويت .

إن ما حدث في آب/أغسطس من العام الماضي أوجب على دول الخليج العربية مجتمعة أن تضطلع بمسؤولية الحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها . ولقد أجمعت تلك الدول على ضرورة وضع ترتيبات أمنية من شأنها أن تحول دون تكرار ما حدث وذلك بمشاركة من بعض الدول العربية وبعض الدول الصديقة .

إن بلادي لترحب بالجهود الجادة التي ظلت تبذلها الولايات المتحدة الامريكية لحل النزاع العربي الاسرائيلي وتشيد بالدعوة المشتركة التي وجهتها مع الاتحاد السوفياتي لعقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط . وإننا لنتطلع إلى أن يجتمع مؤتمر السلام في موعده وأن يؤتي ثماره في إحلال السلام القائم على العدل والمساواة حتى يتسنى لشعوب المنطقة العيش في سلام لكي تعمل على تحقيق رغبتها في النماء والتقدم والرخاء .

لعل تطورات الاحداث الدولية المتلاحقة والتي نتجت عنها تغييرات جذرية في العلاقات الدولية تعتبر من أهم ما شهدناه في تاريخنا الحديث . فلأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يؤكد العالم مبدأ وحدة المصير ومفهوم الامن الدولي المشترك الذي يجب ألا يتجزأ ، والذي يتطلب إقامة نظام أمني جماعي لمواجهة المشكلات العالمية التي يواجهها المجتمع الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

إن شعوب العالم تأمل في صياغة نظام دولي جديد يحقق السلام العالمي ويقوم على أساس احكام القانون الدولي ومبادئ العدالة والمساواة ويرتكز على اسس التعاون والتسامح والإخاء . على أن النظام الدولي الجديد ينبغي أن يتجنب سلبيات النظام القديم التي أدّت إلى التكتلات والصراعات والاستقطاب ونتج عنها التخلف والفقر والجوع والجهل والمرض . كما يجب أن يتسع مفهوم النظام الدولي الجديد ليشمل التعاون الدولي والتبادل التجاري ومشكلات التنمية الاقتصادية وقضايا نزع السلاح ومشكلات المديونية والمحافظة على البيئة والمشكلات الاجتماعية .

ولما كان يراد للنظام الدولي الجديد أن يحكم العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول لا بدّ أن تشارك جميع الدول على قدم المساواة في بلورته وصياغته لكي يصبح النظام الجديد نظاما دوليا عادلا .

غير أنه يجب ملاحظة أنه ومع أن الانفراج في العلاقات الدولية يبشر بعهد جديد وتعاون مثمر بين الدول لا تزال هناك نزاعات اقليمية مستعصية ، وهي ، وإن لم تهدد الامن والسلم الدوليين ، تعتبر انتكاسات في سبيل السلم العالمي الذي نأمل أن يعم لتنعم به شعوب العالم بعد أن انتهت الحرب الباردة .

إن بلادي لتشجع جهود المنظمة الدولية والامين العام الرامية إلى حل تلك النزاعات الاقليمية .

لا يزال المجتمع الدولي يعاني من سباق التسلح كما يواجه ظاهرة انتشار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية في عدد متزايد من البلدان .

وترى بلادي أن في انتشار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية خطرا لا يقلّ عن خطر الاسلحة النووية ، ولذلك تطالب المجتمع الدولي بالتوصل إلى اتفاق تحظر بموجبه صنع وحيازة وانتشار تلك الاسلحة . ولعل الحديث عن خطر الاسلحة الكيميائية والبيولوجية يسوقنا للحديث عن نزع السلاح بصورة عامة . وتود بلادي أن تعرب عن الارتياح للتقدم الذي أُحرز في ميدان نزع السلاح بما في ذلك الاسلحة التقليدية .

ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد بالمبادرة التي أعلنها مؤخرا فخامة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية الرامية إلى إجراء تخفيضات أساسية في الاسلحة النووية . ونأمل من الدول الاخرى التي تمتلك أسلحة نووية أن تحذو حذو الولايات المتحدة الامريكية .

إن الانفراج في العلاقات الدولية يعزز الجهود المبذولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهناك ارتباط وثيق بين معدلات النمو الاقتصادي ونزع السلاح فكلما نجح المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح كانت هناك فرصة طيبة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

إن مشكلة الديون التي تراكمت على البلدان النامية وأثقلت كاهلها ، وأبطأت خطواتها نحو التقدم والرخاء وتحقيق تطلعات شعوبها ، يجب أن تلقى اهتماما أكبر من المجتمع الدولي . كما أن مشكلة التبادل التجاري ومشكلة نقل التقنية للبلدان النامية تقف عائقا أمام جهود التنمية في البلدان النامية .

إن بلادي لتعرب عن قلقها الشديد من مشكلات تلوث البيئة وتتطلع إلى مؤتمر التنمية والبيئة المزمع عقده في البرازيل العام القادم . ومما يزيد من قلق بلادي أن هذه المشكلات قد ازدادت تفاقما بعد حرب الخليج ، وذلك بسبب حرق آبار النفط مما أدى إلى تلوث الهواء والمياه وهدد الاحياء المائية في منطقة الخليج . كما أن إلقاء ودفن النفايات السامة الضارة بالبيئة في البلدان النامية يؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها تلك الدول من أجل تنمية اقتصادها .

إننا لننظر بكل ارتياح توجه المجتمع الدولي بأن يولي القضايا الاجتماعية اهتماما أكبر . كما أن وفد بلادي ينظر بقلق بالغ إلى انتشار المخدرات بين الشباب ، ويؤيد كل الجهود الدولية لمكافحة انتشارها ويأمل أن تسفر تلك الجهود عن نتائج إيجابية .

إن تطورات الاحداث في السنة الماضية تبشر بعهد جديد في العلاقات الدولية ، وحري بالمجتمع الدولي أن يغتنم فرصة الانفراج والوفاق الدولي ، ويتصدى بفعالية للتحديات العديدة التي تواجهها الشعوب ، والمتمثلة في الجهل والفقر والمرض

والتخلف والتدهور في البيئة ، وعند ذلك يمكن أن تسود مبادئ العدل والحرية والمساواة بين الدول ويتحقق السلم والامن لشعوب العالم أجمع .

الرئيس : استمعنا إلى المتكلم الاخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة .

(تكلم بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد .

أود أن اذكّر الاعضاء انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية ويدلي بها الاعضاء من مقاعدهم .

السيد كوردوبيز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ما فتئت اكوادور ، في هذه الهيئة العالمية الرفيعة وفي المحافل الاقليمية التي تناولت هذه القضايا ، تعرب عن التزامها الدائم بالسلم ورغبتها المستمرة في التغلب على المشكلات القائمة بين اكوادور وبيرو . وهي بذلك تعبّر عن اخلاصها لامالي السلم التي توجه وينبغي أن توجه العلاقات بين الدول ، وإخلاصها في الاسهام في توفير مناخ الثقة والتعاون اللازم لتحقيق التكامل في أمريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به السيد توريس إي توريس لارا ، وزير خارجية بيرو ، اسمحوا لي أولا أن أشير بإيجاز إلى ما حدث منذ آب/أغسطس الماضي ، وأدى إلى توتر العلاقات بين البلدين في منطقة تقوم بشأنها بين اكوادور وبيرو خلافات حول تفسير قرار يتعلق بالخط الواقعي الذي ورد ذكره في بروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ .

لقد واجهت الحكومتان هذه المشكلة بروح تتفق مع تصميم البلدين على تعزيز علاقات الصداقة التي تربط بينهما . وبالتالي توصلنا إلى اتفاق يزيل التوترات . وقد تم تنفيذ الجانب الاول من هذا الاتفاق ، ولكن لا تزال هناك خطوتان أخريان يجب اتخاذهما لإقامة منطقة أمن .

لقد أعربت اكوادور عن استعدادها لاحترام هذا الاتفاق ، ونعتقد أنه من غير المقبول أن تقدم بيرو قضايا إضافية إلى القضايا المتضمنة في الاتفاق الذي وافقت عليه الحكومتان بحرية .

لقد كان موقفنا واضحا ، ويتمثل في أنه يجب أن يسمح للاتفاق الذي توصل إليه وزيرا خارجية اكوادور وبيرو ، بأن يستكمل مساره سواء بطريق مباشر بين البلدين أو عن طريق المساعي الحميدة للبلدان الاربعة الموقّعة على إعلان برازيليا المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، التي أبدت استعدادها للتعاون في إطار الصداقة والتفهم ، لإيجاد حل يقضي على التوترات القائمة .

لقد تحلّى الرأي العام والاحزاب السياسية ووسائط الإعلام في اكودور بالهدوء خلال هذه الاحداث ، في مواجهة البيانات العدائية الصريحة الصادرة من بيرو . وتصرفت حكومة اكوادور وشعبها ومجلسها الوطني وقواتها المسلحة بشكل سلمي مستقيم مدركة أن الحق في جانبنا .

اسمحوا لي أن أؤكد هنا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن اكوادور مصممة على الامتثال للاتفاق الذي أبرمته مع بيرو بغية إزالة التوترات ، وأؤكد الحاجة إلى أن تتبع الحكومتان ما تعهدتا به . إن محاولة إدخال عناصر أخرى أو حتى التهديد باتخاذ اجراءات عسكرية ضد مركز عسكري تابع لإكوادور يوجد شمال منطقة التوتر منذ أكثر من ١٥ عاما يعني أن بيرو لا تريد أن تلتزم بالاتفاق ، وأنها تعمل على استخدام القوة بدلا من اللجوء إلى الحوار . ومن شأن هذا أن يشكل قرارا واضحا بخرق السلم . ومن حق اكوادور أن تدين هذا العمل في هذه المنظمة التي تضطلع أساسا بصيانة السلم والأمن .

أود أيضا أن أشير إلى النزاع الاقليمي الطويل الأمد الذي يعتبر عقبة في طريق الصداقة بين اكوادور وبيرو . إن هذا النزاع لن يختفي لمجرد أن بيرو تصرّ على إنكار وجوده . وقد قيل هذا الكلام على لسان وزارة الخارجية في "توري تاغلي" آلاف

المرات من قبل . كذلك أعلنت محكمة العدل الدولية ، بكل ما تضطلع به من سلطة اخلاقية وقانونية ، أن هذا النزاع يمثل اختلافا بشأن نقطة قانونية أو حقيقة واقعة ، وتناقضا بين آراء قانونية أو مصالح ، وأن إنكار وجود النزاع لا يعني أن النزاع غير قائم ، وطالما بقيت المشكلة فإن العدل والمنطق سيتعرضان للخطر .

وعليه ، فإن اكوادور ترغب في أن تكرر القول بأنه ينبغي تسوية هذا النزاع تسوية نهائية على نحو سلمي وعادل ومشرّف ليتمكن هذان البلدان من بلدان أمريكا اللاتينية ، اللذان تربط فيما بينهما روابط وصلات عديدة ، من ايجاد حل يتمشى مع الحقوق والمصالح المشروعة ويزيل مشاعر المرارة والريبة ، اقتداء بما فعلته بلدان أخرى في المنطقة .

لقد أعلن موقف اكوادور بوضوح الرئيس رودريغو بورخا قبل ساعات قليلة من على هذه المنصة . ويعكس بيانه موقف أبناء أمريكا اللاتينية المحبذ للسلام ، كما يعكس ايمانه بالقانون وبسلطة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني . قال الرئيس بورخا إنه ينبغي لنا أن نواكب العالم ، الذي يتسم باعلانات نزع السلاح من جانب واحد وتسوده علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لم يسبق لها مثيل ، عالم يتفق فيه اليهود والعرب والفلسطينيون على النظر في طرق ووسائل للتفاوض - باختصار عالم يعمل على ازالة جميع العقبات التي تعترض التعايش الدولي .

يعني اقتراح اكوادور طي صفحة جديدة ، ليتسنى لنا ، على ضوء ادراكنا للمخاطر المترتبة على عدم الاستقرار الاجتماعي وللحاجة الملحة لحماية ديمقراطيتنا ، التوقف عن هدر الجهود والموارد وتكريس أنفسنا بالكامل لحل أكثر المشاكل ، التي تحيق بمجتمعاتنا ، الحاحا .

نقول : دعونا نحل خلافاتنا حلا نهائية ولتحقيق هذه الغاية ، دعونا نُخضع جميع الصكوك القانونية والسوابق ذات الصلة لحكم موضوعي وملزم وله سلطة قانونية . وعندها ، فإن جميع حُججنا ستخدم غرضا ، حيث أنها ستوفر أساسا مفيدا لتحليل خلافاتنا بالرأي المتصلة بهذه السوابق والصكوك .

لنتخل عن المهاترات الكلامية التي ما فتئنا نستخدمها على مدى الخمسين عاما الماضية ونفتح عقولنا للأخذ بنُهج جديدة للحل . دعونا نضع نهاية لهذا النزاع الذي لا يستفيد منه إلا فئة قليلة من محترفي السياسة في محاولة منهم لخلق برنامج سياسي . ولينتصر الحس السليم والواقعية والاتزان ولتكن هناك نظرة مستقبلية أكثر تمشيا مع روح عصرنا .

لابد من فهم اقتراح الرئيس بورخا في إطار نهجه السلمي الودي البنّاء ، كما يتجلى ذلك بوضوح . وعليه ، أدعو بيرو ثانية لنبدأ ، بروح بنّاءة وخدمة للسلم ، البحث عن حل لنزاعنا الاقليمي ، متفهمين الحاجة للتغلب على خلافاتنا سلميا ، ليتسنى لنا بدء عهد من الوئام يمكننا من ضم جهودنا لاقامة علاقات مثمرة بين بلدينا .

السيد توريس إي توريس لارا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أشار السيد دييغو كوردوبيز ، وزير خارجية اكوادور ، إلى عدة نقاط من البيان الذي ألقيناه هذا الصباح . إلا أنه أضاف بُعدا جديدا : فقد طلب إلى بيرو الامتثال للالتزام بالانفراج الذي اتفق عليه وزيرا الشؤون الخارجية بغية حل مشكلة محددة تتعلق بمخفرين تفصل بينهما مسافة ٢٠ كيلومترا .

اسمحوا لي أن استهل كلامي بالقول إن بيرو وفّت على الدوام بالتزاماتها . وعليه ، وأرجو أن يظهر هذا في المحضر كالمعتاد ، نحن على استعداد للوفاء بالتزامنا الذي قطعناه على أنفسنا .

إلى هذا ينبغي اضافة أن حقائق جديدة قد ظهرت تتطلب من الطرفين تفسيرها ليتسنى ضمان تنفيذ الاتفاق على أكمل وجه - وقد أغفل وزير شؤون خارجية اكوادور هذه النقطة . والواقع أننا كنا قد وافقنا على اصلاح أحد مخافر الحدود - كوسوماسا - بومبويا ولكن لم يتسن العثور عليه ، أي أنه غير موجود بالفعل .

أود أن أشير إلى أن الطريق الوحيد لدخول المنطقة ، التي يقع فيها المخفر الحدودي ، يمر من جهة اكوادور . فضلا عن ذلك ، تصر اكوادور على تكرار القول بأن هذين المخفرين الحدوديين مشمولان ببروتوكول لا وجود له . وهكذا ، فإن الواقعتين دليل على أن اكوادور في الواقع لا تعترف بحدودنا .

هناك واقعة أخرى : فالنقطة ، على الخريطة ، التي تمثّل مكان الموقع الحدودي ليست في المكان الصحيح ، مما يدل ثانية على وجود خلاف في وجهة النظر .

ومع أن وزير شؤون خارجية اكوادور أعلن قرار بلده بإعادة اقامة المخفر الحدودي ، إلا أنهم لا يريدون القيام بذلك من خلال الاجراءات الرسمية اللازمة أو من خلال الامتثال التام لمتطلبات بروتوكول ريو دي جانيرو .

اذا اضفنا إلى هذه الوقائع البيانات التي أدلى بها الوزير لوسائل الاعلام منكرا وجود أو صلاحية البروتوكول الذي يشير إلى هذا المخفر الحدودي ، فإن اصلاح المركز أو الاستعاضة عنه بمركز آخر يفقد أي قيمة قانونية له . وبالامس ، لم يشر رئيس جمهورية اكوادور إلى بروتوكول ريو دي جانيرو ، وهو الاساس القانوني لرسم الحدود . وعليه ، فإن هناك تناقضا بين ما تقوم به اكوادور لاستعادة المخفر الحدودي وبياناتها المتصلة بعدم الاعتراف ببروتوكول ريو دي جانيرو .

فضلا عن ذلك ، تبيّنا في الاسابيع الاخيرة أن مخفر اكوادور المسمى "تينينتي اورتيز" يقع ضمن المنطقة الامنية المحتملة التي اتفق عليها الوزيران . وإذا كان هذا هو الحال ، فإن من الضروري إزالة هذا المخفر أيضا ، وذلك لكي تصبح المنطقة منزوعة السلاح تمشيا مع الاتفاق الذي اعتمده الوزيران .

إذا كان الغرض الاساسي للاتفاق تحقيق الانفراج وانشاء منطقة بمنأى عن المجابهة ، فإنه يتعين إزالة الموقعين العسكريين لكلا البلدين من المنطقة .

والنقطة الثانية التي أشار اليها وزير الخارجية هي أن البروتوكول يخلق مشاكل لأن الاطراف المعنية ليست متفقة فيما بينها . وفي هذا الصدد علينا أن نوضح أن أولئك الذين وقعوا على بروتوكول ريو دي جانيرو الذي يرسم التحديد النهائي للحدود بين بيرو واكوادور - وهم بعبارة أخرى اكوادور وبيرو والبلدان الضامنة - يمثلون الاطراف الوحيدة التي يمكن أن تشير الى هذه الوثيقة . وعليه فإن اكوادور هي الطرف الوحيد الذي يبدو أنه يستخف بصلاحية هذه الوثيقة القانونية . وفيما يتعلق ببيرو فإن هذه الوثيقة صالحة تماما ؛ كما أنها صالحة تماما بالنسبة للبرازيل ؛ وهي صالحة تماما أيضا بالنسبة للأرجنتين وشيلي والولايات المتحدة بوصفها البلدان الضامنة . ولكن يبدو أن اكوادور هي التي ترغب - من جانب واحد وخلافا للبلدان الخمسة الاخرى - في أن يكون لها الخيار في الحكم عما إذا كانت الوثيقة صالحة أم لا . وفي الآونة الاخيرة - وعلى وجه التحديد يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أدلت البلدان الضامنة ببيان يدعو اكوادور وبيرو الى أن يواصلا العمل على أساس بروتوكول ريو دي جانيرو .

ولا يمكن السماح بإثارة مشاكل لأن طرفا واحدا يختار بشكل منفرد أن يقرر أن وثيقة ما باطلة ولاغية ، أو أنها ببساطة غير موجودة . وعلى ذلك فإن بروتوكول ريو دي جانيرو صالح تماما من الناحية القانونية ولا يمكن جعله باطلا ولاغيا لمجرد أن أحد الاطراف يقول ذلك .

ويقول وزير خارجية اكوادور إنه يؤمن بالقانون . ولكنه ينسى أن الايمان بالقانون يقوم على الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل اليها . وقد وقّعت اكوادور بروتوكول ريو دي جانيرو ، ووافق عليه برلمانها وصدّق عليه ممثلوها . كل هذا جدير بالذكر .

وهناك شيء آخر : وفقا لهذا البروتوكول تم تعيين ٩٥ في المائة من الحدود - أي ما يقرب من ١٦٠٠ كيلومتر . ولمدة ثماني سنوات لم يؤد تنفيذ البروتوكول الى ظهور أية مشكلة . وقد وضعت كل علامات الحدود في مواقعها الاصلية موقعا عليها من

بيرو واكوادور . غير انه عندما لم يتبق سوى ٥ في المائة فقط من الحدود التي يتعين وضع علامات لها بدأنا نسمع تعليقات . والملاحظات الوحيدة الجديرة بالاهتمام هي التعليقات التي أدلت بها بيرو ضد اكوادور بسبب عدم وفائها بالتزاماتها ولانها ارجأت وضع علامات الحدود المتبقية ونسبتها ٥ في المائة .

وقد ذكر وزير خارجية اكوادور بعض المشاكل السياسية . وأعتقد أنه قد تكون هناك بعض المشاكل ولكنها نشأت في اكوادور . ومما يؤسف له أن اكوادور دأبت لسنوات طويلة على تلقين أطفالها وشبيبتها معلومات خاطئة فيما يتعلق ببروتوكول ريو دي جانيرو . وهي تعلم أطفالها وشبيبتها جغرافيا خاطئة تماما . وهذا أوجد في اكوادور رد فعل دفع ساستها ، بمناسبة اقتراب الانتخابات ، الى إثارة مسالة البروتوكول . هذا هو ما ينبغي أن نشجبه . إن محاولتها أمام قواعدها السياسية تبرير موقفها في هذه المنظمة الدولية الرفيعة هي محاولة لتدويل مشكلة داخلية تماما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اكوادور الذي يريد الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد ، وكلمته هذه المرة محددة بخمس دقائق .

السيد كوردوبيز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا اعتقد أن هذا هو المحفل الملائم لكي ندخل في مناقشة حول تفاصيل كثيرة من بينها عدد من التفاصيل الفنية التي يمكن مناقشتها بيسر على أساس الخطوط التي اقترحها الرئيس بورجا . إلا أني أود أن أوضح بعض النقاط التي أثيرت في البيان الاخير الذي أدلى به وزير خارجية بيرو .

عندما اجتمع ممثلو الارجنتين وكولومبيا وشيلي والولايات المتحدة طلبوا منا نحن البلدين المعنيين – أن نتغلب على التوترات التي نشأت فيما يتعلق بمنطقة محددة . وطلبوا منا أيضا أن نحرز تقدما في تنفيذ اتفاق الانفراج . وذكر وزير خارجية بيرو نقطة كانت قد أثيرت بالفعل خلال تلك المحادثات . إلا اننا كنا على استعداد تام لحل هذه المسالة . وقد أشرت الى اتفاق الانفراج . ومن الواضح أن هذه هي المسالة الملحة للغاية بين بلدينا .

ويبدو لي أن النتيجة الوحيدة التي يمكن أن نستخلصها من البيان الاخير الذي ادلى به وزير خارجية بيرو هي أن هناك تناقضا اساسيا في موقف حكومته : ففي صباح اليوم قال إنه ليست هناك الآن اية مشاكل ، وإن جميع المشاكل التي كانت قائمة بين البلدين قد تم التغلب عليها وتسويتها . والشيء الوحيد الذي يفعله بكلامه بهذه الطريقة هو تاكيد اهمية وصحة وحكمة ما أشار اليه رئيس جمهورية اكوادور امس في نفس هذا المحفل .

إننا نتمسك بمواقف مختلفة حول سلسلة من المشاكل بما في ذلك المشكلة الخاصة ببروتوكول ريو دي جانيرو المؤرخ في عام ١٩٤٢ ، ولكننا نرغب في حسم كل هذه الخلافات . ونحن نريد مناقشة خلافاتنا التي ، وفقا لما قاله وزير خارجية بيرو ، قد تم حلها أو من الممكن حلها بسهولة وفقا لآليات معينة بيد أن هذه الآليات عجزت عن تحقيق هذا الغرض طوال الخمسين سنة الماضية . إن كل ما نريده هو التوصل الى صيغة حل هذه الخلافات التي تعتبر جوهرية من زوايا معينة - انني أوافق تماما على هذا - ولكن حكومة بيرو قالت صباح اليوم إنه لا توجد اية خلافات .

مرة أخرى أتوجه بنداء بأن علينا أن نعمل من أجل ضمان الامتثال لاتفاق الانفراج نظرا لأن الغرض منه هو حسم مشكلة عاجلة .

إن مركز - ليفتنانت أورتيز - الذي أشار اليه وزير خارجية بيرو موجود هناك منذ ١٥ سنة . ووجوده لم يكتشف خلال هذه المحادثات . والنقطة الوحيدة التي أثيرت في المحادثات هي عدم وجود علامة حدود . وقد قلنا إننا مستعدون لإعادة وضع علامة الحدود في مكانها ، نظرا لأن ذلك يدخل في اطار اتفاق الانفراج . غير أنه يتعين علينا ألا نبتعد عن الموضوع الاساسي ، أو نحاول اطالة هذه المحادثات وتلك الصعوبات وذلك بربطها بتسوية مشاكل أخرى ينبغي تسويتها في جو من الهدوء والسلام . وهذه مشاكل وخلافات أساسية نحن مستعدون لمناقشتها كما تفعل الدول المتحضرة في هذا الزمن . ونحن نعتقد بأن الحوار هو الذي سيساعدنا لبلوغ غايتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو الذي يريد الكلام للمرة الثانية ممارسة لحق الرد . وتحدد كلمته هذه المرة بخمس دقائق .

السيد توريس إي توريس لارا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أوضح هنا أن وزير خارجية اكوادور عجز مرة أخرى عن أن يقول الحقيقة كاملة في بيانه . إن البلدان الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو حثت في بيانها الأخير الأطراف المعنية على اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان التسوية السلمية للمشكلة بما في ذلك الإبعاد الفوري لكل الأفراد العسكريين بغية تجنب احتمال حدوث أية مجابهة أو اراقة دماء . وقيام اكوادور بإنشاء مركز عسكري في تلك المنطقة التي قد تكون منطقة أمن أمر يدعو الى التعويض وفقا للاتفاق .

إذا كان على بيرو أن تسحب قواتها العسكرية من المنطقة فعلى اكوادور أيضا أن تفعل نفس الشيء ، ابتداء من موقع الملازم أورتيز الذي من المفترض أن يكون في المنطقة الامنية . لقد أصر وزير الخارجية كوردوبيز للتو على وجود مشاكل حدودية وأن الدليل على ذلك إننا نجري جدالا حولها الآن . نعم هناك خلاف ولكنه يكمن في أن اكوادور لا ترغب في الامتثال لحكم القانون والبروتوكول ولتعهداتها . علاوة على ذلك ، فإننا على استعداد للتفاوض . فما فتئ الحوار يمثل سياسة مفتوحة ودائمة انتهجتها وزارة الخارجية في بيرو طوال تاريخ الجمهورية . إلا أن الحوار يجب أن يتماشى مع القانون . وفي هذه الحالة ، يجب أن يجري الحوار وفقا للبندين الخامس والسابع من بروتوكول ريو دي جانيرو اللذين ينصان بوضوح على ضرورة حسم أي شك قد يثار بخصوص تفسير البروتوكول أو تنفيذه بموجب الاحكام الواردة في البند السابع من هذه الوثيقة - أي بمشاركة الدول الضامنة وهي الارجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة .

إننا نوجه نداء الى اكوادور لكي تتصرف بشكل يتفق والقانون وذلك يعني ، في هذه الحالة ، انه ينبغي لاكوادور أن تمتثل امتثالا صارما لبروتوكول ريو دي جانيرو تماشيا مع مبادئ ومعايير العلاقات الدولية .

لهذه الاسباب ، فإننا من هذا المنبر الدولي الرفيع نناشد جمهورية اكوادور الشقيقة ونطالبها بحسم اية مشكلة ترى أنها لا تزال معلقة بسبب وضع علامات الحدود التي لم توضع بعد على ذلك الجزء الذي يمثل ٥ في المائة من الحدود . وفي هذا الاطار ، ونظرا لحالة التوتر التي نشأت على الحدود بين كوسوماسا - بومبويسا وياوبي - سانتياغو فإن بيرو تطالب اكوادور بحسم هذه الحالة سلميا عن طريق تنفيذ قرار المحكم البرازيلي دياز دي اغيار الذي يتعلق بهذا الجزء من الحدود والذي يرد ذكره في البند الرابع والخامس والسادس من القانون الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨ عن اللجنة المشتركة لتعيين الحدود .

وخلاصة القول ، إننا نؤكد من جديد رغبتنا في اجراء حوار بموجب بروتوكول ريو دي جانيرو - الساري المفعول بالكامل - وبكفالة الدول الضامنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥